

الفهرس

افتتاحية

3

ملف

4 الإستراتيجية المغربية بإفريقيا : رؤية شاملة ومتكاملة.....

6 المغرب : بوابة نحو إفريقيا.....

8 المغرب - إفريقيا : طموح لآفاق جديدة.....

الفرص القطاعية المتاحة للمغرب في السوق الإفريقية: الإنجازات والتحديات

11 المطروحة.....

14 المبادلات التجارية و الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا: تطور ملموس.....

التعاون الجمركي المغربي - الإفريقي : خيار استراتيجي لتعزيز الشراكة الاقتصادية

18 والتجارية.....

20 استراتيجية وزارة الاقتصاد والمالية في مجال التعاون مع البلدان الإفريقية.....

أنشطة الوزارة

21 الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإفريقي للتنمية : لتحقيق نمو شامل وأخضر ...

المغرب يشارك في اجتماع لجنة التنمية المشتركة بين مجموعة البنك الدولي

22 و صندوق النقد الدولي.....

23 إعادة انتخاب السيد زهير الشرفي رئيسا للمنظمة العالمية للجمارك.....

24 منتوج «ضمان السكن» : من أجل ولوج قروض السكن.....

26 وفد من الجمارك الموريتانية بالمغرب.....

27 مكافحة التهريب على الطرق السبارة.....

تحت المجر

إصلاح نظام الضمانات المنقولة : دفعة جديدة من أجل تحسين مناخ الأعمال في

28 المغرب.....

خدمات

30 بداية العمل بالتعريف الموحد للمقاولة.....

معطيات

تطور الوضعية الاقتصادية والمالية للمغرب خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة

31 2015.....



المالية

مجلة وزارة الاقتصاد والمالية

مدير المجلة : حميد شعبي، مدير الشؤون الإدارية والعامه

مدير التحرير : هشام زكاني، نائب مدير الشؤون الإدارية والعامه

رئيسة التحرير : بثينة البنيوري، رئيسة مصلحة المنشورات

المسؤولة عن التحرير : حنان بوجندار، رئيسة قسم التواصل والإعلام

هيئة التحرير : كرهة ابن يعقوب، فتيحة الشادلي، شهرزاد بوعلي،

حنان الإدريسي، حنان بورحيم

لجنة النشرات : ممثلوا مديريات الوزارة والهيئات التابعة لها

التصميم الإشاري : سلوى النجار

الطبع : محمد البشير باحماد، عبد العالي الوالي، خالد زهير

التوزيع : حنان حلواش، خالد سويبي

مديرية الشؤون الإدارية والعامه

شارع محمد الخامس، الحي الإداري
شالة - الرباط

الهاتف / 30 / 29 / 72 / 67 / 37 / 05 (212)

افتتاحية

أصبحت القارة الإفريقية، في السنين الأخيرة، بفعل عدد من العوامل السياسية (مسلسل الانفتاح الديمقراطي وظهور طبقة متوسطة جديدة) والاقتصادية (تحسن أسعار المواد الأولية وتحسن مناخ الأعمال)، تعرف نموا اقتصاديا قويا جعلها في قلب المعترك الاقتصادي الدولي وأرضية للتسابق بين الدول الأوروبية وأمريكا والصين.

المغرب، و بحكم موقعه في مفترق طرق الأسواق العالمية، وفي علاقاته مع دول القارة ينطلق من منظور استراتيجي متجدد و متكامل حدده جلاله الملك في أكثر من مناسبة، مبني من جهة على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية جنوب-جنوب، عبر اعتماد افريقيا على مقوماتها وقدراتها الذاتية، والسعي من جهة اخرى إلى ترسيخ علاقاته التاريخية مع بلدان القارة عبر مبادرات تشمل الحقل الديني والإنساني والتنموي .

في إطار التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي الذي يشكل رافعة مهمة في استراتيجية المغرب بإفريقيا، عقد المغرب ومنذ الستينات من القرن الماضي أكثر من 500 اتفاق للتعاون مع دول إفريقيا. كما سمحت زيارات جلالة الملك لعدد من دول القارة بوضع الإطار القانوني الملائم لتطوير علاقات الاستثمار والأعمال بين المغرب ومختلف شركائه الإفريقيين، ومن تنويع مجالات التعاون .

تستند الاستراتيجية المغربية في إفريقيا على تعاون مالي متطور ومستمر يرتكز على تدخلات الوكالة المغربية للتعاون الدولي، وعلى تعزيز الانفتاح التجاري (أبرم المغرب 14 اتفاقية من نوع الدولة الأكثر رعاية و6 اتفاقيات تجارية وجمركية) بالإضافة لتشجيع الاستثمارات من وإلى إفريقيا (18 اتفاقا ثنائيا لحماية وتشجيع الاستثمار و 9 اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي). ويتجلى كذلك هذا التعاون من خلال إلغاء ديون الدول الإفريقية الأقل نموا .

ماذا عن النتائج؟ بلغة الأرقام، انتقل حجم المبادلات التجارية بين المغرب وإفريقيا من 10 إلى 37 مليار درهم خلال الفترة ما بين 2004 و2014، و وصلت الصادرات المغربية نحو إفريقيا جنوب الصحراء 11.7 مليار درهم سنة 2013 مقابل 2.2 مليار درهم سنة 2003 . كما مكنت استراتيجية المغرب، مدعومة في ذلك بالانتشار الواسع والمستمر للقطاع البنكي المحلي في السوق الإفريقية، بالإضافة إلى دعم برامج التنمية البشرية من أن يصبح، خلال بضع سنوات، ثاني أكبر مستثمر إفريقي في القارة بعد جنوب إفريقيا . وتشمل هذه الاستثمارات قطاعات متنوعة ذات قيمة مضافة كبيرة (البنوك، المباني والأشغال العمومية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات...).

ومع ذلك، فإن وزن المغرب التجاري يظل ضعيفا في هذه القارة حيث أن حصته في السوق الإفريقية جنوب الصحراء لا تتعدى 0.3%، و باستطاعته أن يلعب أدوارا مهمة في حالة اعتماده التعاون الثلاثي، حيث سيمكنه من وضع خبرة المقاولات المغربية رهن إشارة مشاريع التنمية بالقارة. وأظهر التحليل الاستراتيجي للمبادلات التجارية حسب القطاعات الاقتصادية فرص نمو كبيرة للصادرات اتجاه دول القارة، لكن تحقيق هذه الطفرة يظل رهينا بتأهيل البنى التحتية التجارية وتحسين المناخ القانوني المنظم للعلاقات التجارية والاستثمارات مع دول القارة.

الإستراتيجية المغربية بإفريقيا : رؤية شاملة ومتكاملة

جعلت المملكة المغربية من التعاون مع القارة الإفريقية خيارا إستراتيجيا، حيث وضعت على رأس أولوياتها تعزيز وتطوير العلاقات في المجال الاقتصادي مع الدول الإفريقية، في إطار تكامل إقليمي حيوي وشراكة جنوب- جنوب فعالة و تضامنية. هذا الخيار لا يروم فقط الحفاظ على الروابط المتجذرة مع دول إفريقيا أو ضمان توازن أفضل في علاقاتها مع الاقتصاديات الصناعية، بقدر ما يهدف إلى جعل التنمية بإفريقيا التي تعاني الخصاص رغم وفرة الموارد الطبيعية، عملا تشاركيا و جهدا جماعيا .

تعزيز الانفتاح التجاري

في هذا الإطار و بمبادرة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس لصالح 34 دولة الأقل نموا في أفريقيا، تم الإعفاء كليا من رسوم الواردات لقائمة من المنتجات الأساسية التي منشؤها هذه الدول و ذلك منذ فاتح يناير 2001، مما ساهم في تعزيز التكامل التجاري الإفريقي.

و بالإضافة لذلك، يتيح المغرب لجميع شركائه الأفارقة إمكانية استغلال الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي عقدها على مر السنين سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو العالمي.

و قد أبرم المغرب مع الدول الإفريقية 14 اتفاقية تجارية ثنائية من نوع «الدولة الأكثر رعاية» و 6 اتفاقيات تجارية وجمركية.

كما يمثل التعاون الإقليمي إطارا متميزا لنشاط المغرب في إفريقيا ورافعة أساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة.

في هذا الصدد، تعمل بلادنا على تعزيز علاقات التعاون مع دول غرب إفريقيا، ولا سيما مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA). كما تتفاوض حاليا بشأن اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية، بما في ذلك التأسيس التدريجي لمناطق التجارة الحرة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) و المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC).

تشجيع الاستثمارات من و إلى إفريقيا

لقد نسج المغرب شبكة واسعة من الاتفاقات الدولية لحماية وتعزيز الاستثمارات ذات الطابع الثنائي و الإقليمي بلغت 69 إتفاقية للاستثمار تشمل 65 إتفاقية ثنائية و 4 اتفاقيات إقليمية، وبذلك يحتل بلدنا المركز الثاني في إفريقيا، بعد مصر من حيث عدد الاتفاقيات الموقعة.

ترتكز الاستراتيجية المغربية بإفريقيا على أسس مختلفة، خاصة منها دعم التنمية المستدامة و تطوير المهارات البشرية وإشراك القطاع الخاص وكذا الفاعلين الجدد في نقل المعرفة وتبادل الخبرات. ومن أجل تحقيق ذلك، تستند هذه الاستراتيجية على عدة محاور :

تعاون مالي متطور و مستمر

دأب المغرب على تقديم مساعدات مالية منتظمة إلى الدول الإفريقية، من خلال الوكالة المغربية للتعاون الدولي (AMCI) التي يتمحور تدخلها حول تكوين الأطر والتعاون التقني والاقتصادي والمالي والعمل الإنساني من خلال مجالات التعليم، والصحة، والطاقة المائية.

كما يجدر التذكير بالمبادرة الملكية، أثناء قمة إفريقيا-أوروبا التي عقدت بالقاهرة في أبريل 2000، المتعلقة بإلغاء ديون جميع الدول الإفريقية الأقل نموا و التي تعكس الاهتمام الذي يولييه جلالة الملك لتنمية إفريقيا جنوب الصحراء بجميع مكوناتها. و قد تم في هذا الصدد التوقيع علي مرسوم الإعفاء من طرف رئيس الحكومة في 10 دجنبر 2014.

بالإضافة لذلك، يظل المغرب رائدا أيضا في مجال التعاون الثلاثي مع الدول الإفريقية و المتمثل في تقاسم الخبرة المغربية، في المجالات التي يتميز فيها، مع هذه البلدان الشريكة اعتمادا على مساعدات الجهات المانحة الثنائية أو متعددة الأطراف. هذه الآلية المبتكرة و العملية للتعاون، تسمح للمغرب بوضع مصداقيتها و الثقة التي تحظى بها لدى شركائها، في خدمة الدول الإفريقية.

خطوط الطيران لجعل المغرب مركزا إفريقيا مفتحا على أوروبا وأمريكا .

ويشارك المغرب كذلك في عدة مشاريع تنموية في مجالات شتى، خاصة تلك المتعلقة بالكهرباء وتبدير الموارد المائية والسقي والبنيات التحتية الأساسية والصحة والفلاحة والطاقة والمعادن.

دعم برامج التنمية البشرية

تتجلى جهود المغرب لإعطاء التعاون جنوب-جنوب صبغة إنسانية وتضامنية في التزامه المستمر من أجل الأهداف النبيلة للسلام والتنمية، و في مبادراته التضامنية تجاه انشغالات دول الجنوب و تطلعاتهم من أجل التقدم والرفاهية.

كما يتجلى التزام المغرب من أجل تعاون جنوب-جنوب تضامني و فعال في ما يقوم به صاحب الجلالة الملك محمد السادس على مستوى القارة من تكثيف الزيارات لعدة دول إفريقية تم من خلالها توقيع سلسلة من اتفاقيات التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية والإنسانية كمكافحة الفقر والأمراض، الفلاحة والصناعات الغذائية والصيد البحري والتربية والتكوين وتبدير الموارد المائية والسقي والبنيات التحتية الأساسية والتنمية الحضرية وتكنولوجيا المعلومات والتبدير المالي والأبنك.

و لقد أضفت هذه الزيارات بعدا جديدا على العلاقات المغربية الإفريقية خاصة في مجال التنمية البشرية. و تتجلى هذه النظرة التنموية للمغرب تجاه إفريقيا في :

- وضع مستشفيات متنقلة رهن إشارة عدة دول صديقة وعقد مجموعة من اتفاقيات توأمة بين المراكز الاستشفائية الجامعية المغربية و نظيراتها في الدول الإفريقية؛
- دعم إنجاز مشاريع هدفها تحسين دخل الإنسان الإفريقي من قبيل بناء قرى للصيد من أجل المساهمة في إعادة هيكلة قطاع الصيد التقليدي و تثمين وتطوير جودة المنتج وتحسين ظروف عيش وعمل الصيادين، وكذا خلق مناصب جديدة للشغل والرفع من مدخول المستفيدين وتحسين ظروفهم الصحية وذلك من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة ومندمجة؛

- بناء مساكن اقتصادية في إطار الجهود المبذولة للحد من الخصائص البنيوي في مجال السكن.

المصدر: مديرية الخزينة والمالية الخارجية

و من بين الاتفاقيات الثنائية، وقع المغرب على 18 اتفاقية مع دول إفريقية. و فيما يتعلق باتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي، أبرم المغرب 52 اتفاقية، منها 9 تم التوقيع عليها مع دول إفريقية.

ومن جانب آخر، اتخذت الحكومة المغربية، اعتبارا من فاتح يناير 2011، تدابير و إجراءات صرف تحفيزية لدعم تموقع المستثمرين المغاربة في القارة الإفريقية و ذلك برفع سقف الاستثمارات المعفاة من ترخيص مكتب الصرف من 30 مليون درهم إلى 100 مليون درهم، وذلك تشجيعا لتدفق رؤوس الأموال المغربية إلى البلدان الإفريقية.

و قد كان من نتائج هذه التدابير و الإجراءات أن أصبح المغرب المستثمر الإفريقي الثاني في القارة بعد جنوب إفريقيا. وتتميز هذه الاستثمارات، المنجزة من قبل المؤسسات العمومية والقطاع الخاص في أكثر من 25 بلدا، بتنوع قطاعي، خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية (البناء، العقارات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الخدمات البنكية، الطاقة والمعادن، النقل، الصيدلة، الماء الصالح للشرب و التعليم العالي الخاص...). كما يرافق هذه الاستثمارات المغربية في إفريقيا نقل للخبرة المغربية و مساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة.

هذا التواجد المتزايد للشركات المغربية بإفريقيا خير دليل ليس فقط على الالتزام الحقيقي بتقوية النسيج الاقتصادي لبلدان القارة ولكن أيضا على أن الاقتصاديات الإفريقية تتوفر على إمكانيات نمو أكيدة.

الانتشار المستمر للقطاع البنكي المحلي في السوق الإفريقية

تتواجد اليوم أكبر ثلاثة أبنك تجارية مغربية: التجاري وفابنك، البنك المركزي الشعبي والبنك المغربي للتجارة الخارجية (من خلال البنك الأفريقي) في أكثر من عشرين دولة إفريقية، وتساهم بشكل مباشر في تطوير النظام المالي الإفريقي. و يزيد هذا التواجد للأبنك المغربية من تسهيل التقارب بين الفاعلين الاقتصاديين و القطاعات الأخرى، مما يساهم في تعزيز التبادل التجاري و حركة رؤوس الأموال داخل القارة الإفريقية.

في هذا السياق، من المهم تسليط الضوء على طموح بلادنا في إعطاء دفعة جديدة للتعاون مع الدول الإفريقية من خلال المنطقة المالية للدار البيضاء التي تسعى إلى التكامل المالي التدريجي في إطار مقاربة تشاركية و ذلك من أجل توجيه الادخار نحو الاستثمار في إفريقيا.

تطوير شبكات النقل و الخدمات اللوجستية والقطاعات الاستراتيجية

تواصل الخطوط الملكية المغربية، التي تؤمن أكثر من 23 خطا بين الدار البيضاء و مدن أخرى من القارة، استراتيجيتها لتطوير

المغرب : بوابة نحو إفريقيا

بنتاج داخلي خام يفوق 2000 مليار دولار ومعدل نمو يقارب 5% سنة 2014، أضحت إفريقيا قارة تزخر بمؤهلات نمو واعدة وأصبحت، على هذا الأساس، تشكل أولوية قصوى ضمن أجندات القوى الكبرى والفاعلين الاقتصاديين العالميين.

من جانب آخر، فقد ساهم النمو المضطرب والتمدد المتصاعد، بالإضافة إلى الاستثمارات المدرة للشغل، في خلق هذه الطبقة المتوسطة الجديدة التي دعمت بشكل قوي الطلب الداخلي وبالتالي النمو في القارة الإفريقية.

وعيا من المملكة المغربية بالموقع الجديد الذي تبوأته القارة الإفريقية في منظومة الاقتصاد العالمي، فقد بادرت إلى استباق التطورات عبر تبني مقاربة تركز على التنمية المشتركة والتضامن جنوب-جنوب وكذا على البعد الاجتماعي. وبفضل الرؤية الملكية المتوجهة نحو العمق الإفريقي، بدأ المغرب يشكل شيئا فشيئا منصة وبوابة اقتصادية ومالية نحو إفريقيا.

إفريقيا: قارة في نمو متواصل

خلال العقد الأخير، عرفت إفريقيا مرحلة نمو ملحوظ. ففي الوقت الذي كانت فيه معدلات النمو في الدول المتقدمة تعرف تراجعا ملحوظا وكانت اقتصادات الدول النامية تعيش حالة من التباطؤ، سجلت إفريقيا معدلات نمو تفوق 5%.

كما تضاعفت المبادلات التجارية الإفريقية في أقل من 10 سنوات بحيث انتقلت من 600 مليار دولار سنة 2005 إلى 1200 مليار دولار في 2012. وقد كانت هذه الزيادة في حجم التجارة الخارجية مصحوبة بتنويع في الشركاء التجاريين للقارة الإفريقية بحيث أصبحت هذه الأخيرة تجلب أكثر فأكثر اقتصادات صاعدة على حساب القوى الاستعمارية التقليدية.

وهكذا برزت الصين كأكبر شريك تجاري للقارة الأفريقية في حين تراجعت الولايات المتحدة للمركز الثاني. وعرفت المبادلات التجارية بين إفريقيا وقوى نامية أخرى كالهند وتركيا والبرازيل وكوريا الجنوبية تطورا كبيرا، الشيء الذي يبرز مدى الاهتمام الذي توليه هذه القوى للقارة الإفريقية.

وبشكل عام، يمكن التمييز في العوامل التي أدت لهذا الصعود القوي للاقتصاد الإفريقي بين عوامل ذات طبيعة مرحلية وأخرى بنيوية. بالنسبة للعوامل المرحلية، فتتلخص في تحسن أسعار المواد الأولية (النفط، القطن، الحديد، الذهب...) والأثر الإيجابي للبرامج الدولية لتخفيف الديون في خلق بيئة اقتصادية ملاءمة بفضل وفرة السيولة النقدية.

أما العوامل البنيوية، فيمكن حصرها في مسلسل الديمقراطية الذي انخرط فيه عدة بلدان إفريقية وتحسين مناخ الأعمال في القارة وبروز طبقة متوسطة جديدة.

«إفريقيا لا ينبغي لها أن تظل رهينة ماضيها، ولمشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية. بل عليها أن تتطلع لمستقبلها، بكل عزم وتفاؤل، وأن تستثمر في سبيل ذلك كل طاقاتها»

صاحب الجلالة الملك محمد السادس، المنندي المغربي - الإفريقي، 24 فبراير 2014، أبيدجان.

المغرب وإفريقيا: علاقات متينة ومستقبل واعد للتعاون

أولى المغرب أهمية كبرى لتطوير علاقاته مع محيطه الإفريقي، وقد أخذ هذا الخيار الاستراتيجي في عهد جلالة الملك محمد السادس بعدا فريدا يدخل في إطار رؤية متوسطة وبعيدة المدى تهدف إلى إعطاء نفس جديد لعلاقات التعاون جنوب - جنوب. هذه العلاقات التي يجب أن تكون مبنية على الفعالية والنجاحة والمصادقية حتى تتمكن الشعوب الإفريقية من الاستفادة من خيرات وثروات القارة.

وتتجلى هذه الرؤية على أرض الواقع في إبرام عدد كبير من اتفاقيات التعاون الثنائي، عقدت على هامش الزيارات الملكية لبلدان القارة والتي همت بالأساس الإنعاش والحماية المتبادلة للاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي وخفض أو إلغاء رسوم الاستيراد.

وسمحت هذه الاتفاقيات بوضع الإطار القانوني الملائم لتطوير علاقات الاستثمار والأعمال بين المغرب ومختلف شركائه الإفريقيين.

وهكذا، فقد انتقل حجم المبادلات التجارية بين المغرب وإفريقيا من 10 إلى 37 مليار درهم وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 و 2014.

في المنطقة. ساهم الاستقرار السياسي والاقتصادي للمغرب في تحسين مناخ الأعمال وصورة البلد مما جعل منه نموذجا لدول جنوب الصحراء بالنظر لتجربته الرائدة في ميادين حيوية من قبيل تحديث الدولة وإرساء مبادئ الحكامة الجيدة ووضع استراتيجيات قطاعية وإنجاز مشاريع ضخمة في مجال البنية التحتية.

وفي الميدان المالي، فإن إنشاء القطب المالي للدار البيضاء، لعب دورا كبيرا في ترسيخ دور المغرب كبلد ميسر للمبادلات التجارية والمالية العالمية.

وهنا يجب التنويه بأن الهدف الرئيسي من وراء خلق هذا المركز المالي هو جلب الرساميل الأجنبية والعمل على إعادة استثمارها في القارة الإفريقية وذلك من أجل مواكبة مرحلة النمو التي تعيشها. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، تم العمل على توفير جميع الظروف الملائمة للمستثمرين حتى يتسنى لهم الحصول على مردود أمثل لاستثماراتهم في شمال وغرب ووسط إفريقيا.

وتجسيدها لهذا التوجه الإفريقي، تم اختيار القطب المالي للدار البيضاء سنة 2013 من قبل البنك الإفريقي للتنمية من أجل احتضان صندوق "إفريقيا 50" الذي يهدف إلى تمكين القارة الإفريقية من حيازة آليات مبتكرة من شأنها الرفع من مستوى تعبئة الموارد وجلب تمويلات خاصة لتنمية وتمويل مشاريع البنية التحتية في إفريقيا.

ومن جهة أخرى، وبفضل مختلف اتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب مع العديد من الدول (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، الدول المتوسطية)، يشكل المغرب لكافة شركائه التجاريين ومستثمريه منفذا لسوق من مليار مستهلك في 55 دولة تمثل حوالي 60% من الناتج الداخلي الخام العالمي.

كما أن بلادنا، نظرا لمعرفتها الدقيقة بأسواق غرب إفريقيا خاصة، تتوفر على مميزات تؤهلها لإرساء شركات مع دول الخليج وتركيا وشركاء آخرين يتوفرون على قدرة استثمارية عالية لفائدة إفريقيا في إطار مقارنة رابع - رابع.

وتجدر الإشارة إلى أن فرصة الشراكة الثلاثية الأطراف هاته تفتح آفاقا جديدة للتعاون وتعزز التموقع الجديد لبلادنا داخل القارة الإفريقية. ويعتمد مبدؤها على تمويل مشاريع محلية في إفريقيا من لدن مانحين دوليين مع الاستفادة من الخبرة الفنية المغربية. وتوفر هذه الآلية للمقاولات المغربية فرصا سانحة لتثمين وإبراز حرفيتها وبالتالي النمو خارج الحدود.

المصدر: مديرية الخزينة والمالية الخارجية

أما فيما يتعلق بالاستثمارات المغربية في إفريقيا، فهي تتركز بالأساس في دول جنوب الصحراء وبالرغم من تذبذبها من سنة لأخرى فإن حصتها من إجمالي الاستثمارات المغربية في الخارج تظل مرتفعة حيث بلغت حوالي 54% سنة 2013، وذلك بفضل الاستراتيجية المغربية في مجال الاستثمار والتي تعطي الأولوية للدول الإفريقية.

وهكذا، أصبح المغرب، خلال بضع سنوات، ثاني أكبر مستثمر في القارة بعد جنوب إفريقيا. وتشمل هذه الاستثمارات قطاعات متنوعة ذات قيمة مضافة كبيرة (البنوك، المباني والأشغال العمومية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات...).

إلى جانب الشق الاقتصادي للعلاقات المغربية الإفريقية، فإن للمملكة المغربية علاقات سياسية طيبة مع العديد من الدول الإفريقية. هذا الرصيد هو نتاج المواقف الملتزمة الدائمة للمملكة لصالح القضايا الإفريقية الكبرى وصورتها المترسخة كبلد منفتح ومتسامح ومتضامن مع الشعوب والدول التي تعاني من الاضطرابات السياسية ومن الكوارث الإنسانية والطبيعية.

ومن جهة أخرى، فإن خصوصية العلاقات التاريخية التي تربط المغرب وإفريقيا تكمن في الروابط الدينية العريقة التي نسجتها الزوايا والطرق الصوفية المغربية التي قامت بنشر الإسلام في الساحل والغرب الإفريقي. ولقد تأكد، في الآونة الأخيرة، هذا الإشعاع الروحي للمغرب من خلال إنشاء معهد محمد السادس لتكوين الأئمة بالرباط والذي يهدف أساسا لنشر قيم الإسلام الوسطي السليم والتعريف بالتجربة المغربية في مجال إصلاح الحقل الديني. ويضم حاليا هذا المعهد طلبة من مالي وتونس وغينيا وساحل العاج ومن دول إفريقية أخرى.

كما يستقبل المغرب كل سنة عددا مهما من الطلبة من دول إفريقيا جنوب الصحراء الذين يرغبون في متابعة دراساتهم العليا في المعاهد العمومية للتعليم العالي. ويكتسي هذا الجانب من التعاون أهمية قصوى حيث يصبح غالبية الطلبة الأفارقة الذين تلقوا تكوينهم في بلادنا صناعا للقرار وأفضل سفراء للمغرب في بلدانهم.

المغرب: منصة اقتصادية ومالية نحو إفريقيا

يطمح المغرب، الذي يقع في مفترق طرق الأسواق العالمية، إلى أن يصبح منصة إقليمية موجهة نحو إفريقيا. فبالإضافة لعلاقاته المتميزة مع شركائه الأفارقة، يتوفر المغرب على مزايا قل نظيرها

المغرب - إفريقيا : طموح لآفاق جديدة

سجلت حصة المغرب في سوق إفريقيا جنوب الصحراء تحسنا حيث انتقلت من 0,1% إلى 0,3% ما بين سنتي 2000 و2013 إلا أن حضوره التجاري في المنطقة يظل ضعيفا. و من أجل تثمين المكتسبات والاستغلال الكامل للإمكانيات التي يتيحها التعاون التجاري، من الضروري تعزيز الإطار القانوني والتشريعي وكذا خلق استراتيجية تعاون ثلاثي تمكن من وضع خبرة المقاولات المغربية رهن إشارة مشاريع التنمية بالمنطقة.

كما تراجعت حصص بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا والمملكة المتحدة (4,4% و3,1% على التوالي سنة 2013 مقابل 7,1% و6,4% سنة 2000)، إضافة إلى الواردات القادمة من الولايات المتحدة واليابان والتي أصبحت لا تمثل سوى 5,8% و2,1% على التوالي سنة 2013 بعد أن كانت حصتهما 7,4% و4,8% سنة 2000.

حصص الشركاء الأساسيين في سوق منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

أما بالنسبة للمغرب، فرغم تحسن مستوى حصته في سوق إفريقيا جنوب الصحراء، التي انتقلت من 0,1% إلى 0,3% ما بين سنتي 2000 و2013، فإن حضوره التجاري يظل ضعيفا في المنطقة رغم تبوئه مرتبة متقدمة مقارنة بدول شمال إفريقيا، خاصة الجزائر وتونس.

ضعف الوزن التجاري للمغرب مقارنة بالإمكانيات المتاحة

ارتفع حجم المبادلات التجارية للمغرب مع دول إفريقيا خلال الفترة 2003-2013 بنسبة 13% سنويا ليصل إلى 36 مليار درهم سنة 2013، ممثلا بذلك 6,4% من القيمة الإجمالية للمبادلات الخارجية للمغرب، مقابل 4,6% سنة 2003. غير أن جزءا كبيرا من المبادلات التجارية للمغرب مع القارة الإفريقية تستحوذ عليها دول شمال إفريقيا (60% سنة 2013)، خاصة مع الجزائر (35%) مكونة من الطاقة، في حين لم تمثل المبادلات مع إفريقيا جنوب الصحراء سوى 40% سنة 2013.

و سجلت المبادلات التجارية للمغرب مع دول إفريقيا جنوب الصحراء ارتفاعا ملموسا خلال العقد الأخير لتصل إلى 14,4 مليار درهم سنة 2013 مقابل 4,7 مليار درهم سنة 2003، أي بوتيرة نمو بلغت 12% سنويا. كما عرف الميزان التجاري فائضا لصالح

شكل التعاون الثنائي الاقتصادي والتجاري رافعة مهمة لاستراتيجية المغرب تجاه إفريقيا. حيث قام المغرب منذ فجر الاستقلال، بإبرام مجموعة مهمة من اتفاقيات التعاون الثنائي مع مختلف دول القارة، وذلك عبر صياغة إطار تشريعي ملائم.

هذا التعاون شمل مجالات متعددة تتعلق بالأمن الغذائي، البنيات التحتية، الولوج إلى الخدمات البنكية والمالية، الطاقات المتجددة، النمو الأخضر....

المغرب- إفريقيا جنوب الصحراء: إمكانيات هامة للمبادلات

شكل التعاون الثنائي في مجالي الاقتصاد والتجارة دعامة أساسية لاستراتيجية المغرب تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أن العلاقات التجارية بين المغرب وهذه الدول يحكمها إطار قانوني يتضمن أكثر من 500 اتفاقية تعاون. من ناحية أخرى، فقد أعطت الزيارات الملكية لعدة دول إفريقية دفعة حاسمة فتحت آفاقا واسعة للتعاون جنوب-جنوب والتي تعتبر من الأولويات الاستراتيجية للمملكة.

توقع المغرب داخل سوق إفريقيا جنوب الصحراء

يبرز تحليل واردات إفريقيا جنوب الصحراء حسب البلدان أن الصين باتت هي الشريك الرئيسي لها متجاوزة فرنسا التي كانت حصتها تضاعف حصة الصين سنة 2000. ففي سنة 2013، بلغت حصة الصين 17% من إجمالي واردات إفريقيا جنوب الصحراء مقابل 4,6% فقط سنة 2000. كما عرفت صادراتها إلى بلدان هذه المنطقة ارتفاعا هاما حيث تضاعفت بعشرين مرة تقريبا، منتقلة من 3,6 مليار دولار سنة 2000 إلى 70 مليار دولار سنة 2013.

بين اقتصادات هذه البلدان. كما يمكن كذلك تدعيم البنيات التحتية للنقل والربط بين المغرب ودول إفريقيا من تحرير الإمكانيات التجارية بين الطرفين.

و يعد إحداث صندوق لمواكبة المقاولات المغربية داخل القارة الإفريقية رافعة إضافية تمكن من تأكيد موقع المغرب كملتقى للشراكة جنوب-جنوب/شمال في المستقبل.

يدل التطور المستمر للمبادلات بين المغرب والشركاء الأفارقة منذ سنة 2000 على توفر إمكانيات لتطوير التجارة كما تدل على ذلك حصة الصادرات المغربية بسوق هذه المنطقة والتي لم تتجاوز 0,4% سنة 2012.

هكذا، وفي حالة تخفيف أو إزالة العوائق التي تحول دون تطوير التجارة بين القارات، فإن رفع نسبة المبادلات الثنائية بين هؤلاء الشركاء إلى مستوى يقارب المستوى المسجل سنة 2011 في بعض دول الجنوب (أمريكا اللاتينية)، سيتيح ربعا محتملا في المبادلات بين المغرب والدول الإفريقية.

بالإضافة إلى ذلك، تكشف مقارنة تطور طلب دول إفريقيا جنوب الصحراء على الواردات مع عرض الصادرات المغربية عن وجود فرص مهمة للتصدير إلى هذه المنطقة. ويعزى ضعف المستوى الحالي للتجارة مع الشركاء الأفارقة إلى ضعف أعمال نظام التجارة التفضيلية من طرف المصدرين المغاربة الذي تم توقيعه مع هذه الدول (الاتفاقيات التجارية والتعريفية)، وكذلك إلى ضعف ملاءمة العرض الوطني لخصوصيات السوق الإفريقية.

وتبدو السوق الإفريقية واعدة بالنسبة للمقاولات المغربية المصدرة شريطة أن تتبنى هذه الأخيرة استراتيجية الملاءمة مع الطلب على الواردات لدول هذه المنطقة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار القدرة الشرائية للمستهلكين الأفارقة، فإن المقاولات المغربية التي تستهدف السوق الإفريقية، مطالبة بتبني استراتيجية اختراق مرتكزة على اعتبارات التكلفة التي يخولها اللجوء إلى الإنتاج بكمية كبيرة وبجودة متوسطة خاصة في منتوجات صناعة النسيج.

المغرب، مصدر متزايد للاستثمارات المباشرة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

بلغت الاستثمارات المباشرة المغربية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء 1,6 مليار درهم سنة 2013، أي ما يمثل 54,3% من مجموع الاستثمارات المباشرة المغربية بالخارج، مقابل 45,6%

المغرب منذ سنة 2008، وتعزز في السنوات الأخيرة ليلبلغ 8,9 مليار درهم سنة 2013.

و بلغت صادرات المغرب إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء 11,7 مليار درهم سنة 2013 مقابل 2,2 مليار سنة 2003، مسجلة بذلك ارتفاعا بمعدل 18% سنويا. كما أن نسبة هذه الصادرات من إجمالي صادرات المغرب بلغت 6,3% سنة 2013 مقابل 2,7% سنة 2003. وتتكون صادرات المغرب الموجهة لدول المنطقة أساسا من المواد الغذائية، والمشروبات والتبغ (33% سنة 2013)، وأنصاف المنتوجات (22%)، والطاقة وزيوت التشحيم (16%) ثم المنتوجات النهائية للتجهيز الصناعي (14%). ويتكون الزبناء الرئيسيون للمغرب من السينغال بحصة 17% سنة 2013، وموريتانيا (10%) وساحل العاج (8,1%) و غينيا (8%) ونيجيريا (7,7%).

في حين تظل الواردات القادمة من دول هذه المنطقة محدودة حيث وصلت 2,8 مليار درهم سنة 2013 بعد أن سجلت أقصى قيمة لها سنة 2010 قدرت بـ 4,5 مليار درهم، لتبلغ 3,6 مليار خلال العقد الأخير. ولا تمثل هذه الواردات سوى 0,7% من مجموع واردات المغرب سنة 2013 مقابل 1,8% سنة 2003. وتتكون هذه الواردات من المواد الغذائية، والمشروبات والتبغ (35% سنة 2013)، والطاقة وزيوت التشحيم (31%)، وأنصاف المنتوجات (13%)، ثم المنتوجات الخام من أصل حيواني ونباتي (12%).

إن التحولات العميقة التي يعرفها المجال الاقتصادي الإفريقي والتقدم المسجل على مستوى النمو تبشر بآفاق إيجابية بالمنطقة، حيث ارتفع معدل النمو خلال العقد الأخير ليصل إلى 5% سنويا بالنسبة للقارة ككل، ومن المحتمل أن يتعزز هذا التطور الإيجابي مستقبلا. و من الممكن أن يندمج المغرب في هذه الدينامية عبر وضع استراتيجية تعاون جنوب-جنوب أكثر ملاءمة وتعطي الأولوية لاستهداف الجوار الجنوب الصحراوي للمغرب.

وفي نفس الاتجاه، يبدو من الضروري تهمين المكتسبات التي تم تحقيقها سابقا وإزالة العوائق المتبقية من أجل استغلال كامل للإمكانيات التي يتيحها التعاون الاقتصادي بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء. ويتعلق الأمر خاصة بمسألة تعزيز الإطار القانوني والتشريعي الذي يحكم العلاقات التجارية والاستثمار بين المغرب وبلدان إفريقيا، وكذلك وضع إطار شراكة خاص بين المقاولات المغربية ونظيرتها الإفريقية يخول لها تظافر الجهود

مالي سنة 1989، قبل أن يحصل على 25% من رأسمال الكونغولية للأبنك سنة 2004. كما تمكن البنك من ممارسة المراقبة على 59,39% من بنك إفريقيا بمالي عبر أخذ متتابع للمساهمات منذ 2007.

كما يراقب البنك المركزي الشعبي منذ 20 سنة كلا من البنك الشعبي المغربي-الوسط إفريقي والبنك الشعبي المغربي-الغيني، اللذين يملك فيهما حصصا بلغت 62,5% و 53,9% على التوالي. وفي دجنبر 2010، أنهى تجمع كل من مجموعتي التجاري وفا بنك و البنك الشعبي (67% و 33%) شراء 80% من «BNP-Paribas Mauritanie».

ومن جهته، يملك التجاري وفا بنك منذ سنة 2008 حصة 51,93% من CBAO مجموعة التجاري وفا بنك بالسينغال و 51% من رأسمال البنك الدولي المالي. واشترت المجموعة أيضا منذ خريف 2008، خمس شركات إفريقية تابعة لمجموعة القرض الفلاحي الفرنسية، أولها بالكاميرون (الشركة الكاميرونية للأبنك، بحصة 65% من رأس المال)، وبالكونغو برازافيل (مصرف الكونغو، 81%)، وبساحل العاج (الشركة الإفوارية للبنك، 51%)، وبالغابون (الاتحاد الغابوني للأبنك، 59%) ثم بالسينغال (مصرف السينغال، 95%).

وتجدر الإشارة إلى أن الزيارة الأخيرة لصاحب الجلالة، مكنت من توسيع نشاط الفاعلين المغاربة إلى قطاعات مختلفة وذلك لتلبية حاجيات اقتصاديات في طور التحول. كما أعطيت الانطلاقة لعدة مشاريع اجتماعية واقتصادية، خصوصا في مجال الصحة، والتعليم، والسكن الاجتماعي، والفلاحة، وتربية الماشية و الصيد البحري.

ويمكن للمغرب أن يقوم بدور مهم بالمنطقة من خلال خلق استراتيجية التعاون الثلاثي، التي تمكن من وضع خبرة وتجربة المقاولات المغربية رهن إشارة مشاريع التنمية، خصوصا مشاريع البنية التحتية التي تتطلب شركاء آخرين.

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

سنة 2012. كما سجل المغرب حضوره عبر الاستثمارات المباشرة ب 14 دولة، منها 11 دولة تنتمي إلى إفريقيا الغربية أو إفريقيا الوسطى.

و بلغ حجم الاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء نهاية 2012 ما يقرب من 7,6 مليار درهم. كما تعززت حصة هذه المنطقة من الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج لتنتقل من 17% سنة 2003 إلى 42% سنة 2012. وفي المقابل، تراجعت حصة أوروبا من رصيد الاستثمارات المغربية الخارجية من 62% سنة 2003 إلى 48% سنة 2012. كما تراجعت حصتا كل من أمريكا وآسيا على التوالي من 13% إلى 1% ومن 7% إلى 4% ما بين 2003 و 2012.

تطور رصيد الاستثمارات المباشرة الخارجية المغربية حسب المناطق المضيفة

و تعتبر دولة مالي أكبر مستقبل للاستثمارات المغربية بإفريقيا سنة 2012 (25,7%) من رصيد الاستثمارات المباشرة المغربية الموجهة إلى إفريقيا)، متبوعة بساحل العاج (20%) والغابون (12,8%). و تهم هذه الاستثمارات قطاع الأبنك (50,5%) من رصيد الاستثمارات المباشرة المغربية الموجهة إلى إفريقيا)، والاتصالات (24,4%) ثم الإسمنت (9,4%).

توزيع رصيد الاستثمارات المباشرة الخارجية المغربية بإفريقيا حسب قطاعات الاقتصادية

وفيما يتعلق بالاتصالات، تتواجد مجموعة اتصالات المغرب بموريتانيا منذ 2001 عبر شركة موريتيل التي تملك 41,2% منها. كما سجلت المجموعة دخولها إلى بوركينا فاسو عن طريق شراء 51% من رأسمال شركة أوناتيل في دجنبر 2006 و 51% من أسهم غابون تيليكوم في فبراير 2007، وبعد ذلك 51% من رأسمال صوتيلما بمالي في يوليو 2009.

كما دخل البنك المغربي للتجارة الخارجية (BMCE Bank) إلى مالي في البداية عن طريق شراء حصة 27,38% من بنك تنمية

الفرص القطاعية المتاحة للمغرب في السوق الإفريقية: الإنجازات والتحديات المطروحة

يظهر تحليل المبادلات التجارية بين المغرب وبلدان إفريقيا فرص نمو واضحة للصادرات المغربية بالأسواق الإفريقية. إلا أن هذا النمو يظل مرتبطا بتأهيل البنى التحتية التجارية وتطوير الإطار القانوني والتنظيمي للاتفاقيات التجارية فضلا عن العمل على ملاءمة أكبر للعرض التصديري المغربي للطلب الإفريقي. ومن شأن هذه الاجراءات مساعدة المقاولات المغربية على مواجهة التحديات المطروحة في الأسواق الإفريقية.

نموذج المنتجات البحرية

ويبين تحليل الطلب الإفريقي على منتجات البحر حسب الدول، مع التركيز على حالة المنتجات الرئيسية التي يصدرها المغرب والمستوردين الأفارقة الرئيسيين لهذه المنتجات، أن الصادرات المغربية من المنتجات البحرية نحو السوق الإفريقية تتوفر على فرص مهمة للنمو يجب استغلالها. حيث لا تتجاوز حصة المنتجات البحرية المغربية 5.6% من الواردات الإفريقية التي بلغت أزيد من 3.9 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة 2008-2012.

وفيما يتعلق بالمصبرات والأسماك المحضرة (السردين، الأنشوبة والماكريل وغيرها)، والتي تمثل 25% من إجمالي واردات إفريقيا من المنتجات البحرية، فقد تمت تلبية الطلب الإفريقي بنسبة بلغت 19% في المتوسط خلال الفترة 2008-2012 من قبل الصادرات المغربية. وبالنسبة للمستوردين الخمس الأوائل في القارة الإفريقية لهذه المنتجات، يلاحظ تواجد المغرب فقط في السوقين النيجيرية والأنغولية بحصتي 45% و 30% على التوالي. فيما سجلت نسب ضعيفة جدا في السوقين المصرية والليبية (2% لكل منهما)، واللذان يعتبران ثاني وثالث مستورد للأسماك المصبرة في القارة الإفريقية، في حين سجلت نسبة لا تكاد تذكر (0.02%) بالنسبة لسوق جنوب إفريقيا المستورد الأول لهذه المنتجات على مستوى القارة.

نموذج المنتجات الغذائية الفلاحية

يظهر تحليل الصادرات الغذائية الفلاحية المغربية أن حصة القارة الإفريقية من هذه الصادرات شكلت 11% خلال الفترة 2013-2007. وقد عرفت هذه الصادرات دينامية مهمة نحو إفريقيا (بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 15%) خلال الفترة 2000-2013، مع تسجيل نسبة مهمة للمنتجات المصنعة وتزايد في المنتجات الطرية. وهيمنت المنتجات الأساسية على الصادرات المغربية نحو

تلعب إفريقيا دورا رئيسيا كمورد لكبار المستوردين للمنتجات البحرية على مستوى العالم وكذا كمستورد لهذه المنتجات. فعلى مستوى التصدير لباقي جهات العالم، شملت الصادرات الإفريقية من المنتجات البحرية أكثر من خمس ملايين دولار ما بين سنتي 2008 و2012 منها 63% موجهة لأوروبا و17% لآسيا وحوالي 3% لأمريكا. وتظهر بنية هذه الصادرات هيمنة الأسماك (طازجة أو مبردة أو مجمدة) بحصة 43%، تليها القشريات والمحار (29%) والمصبرات والأسماك المحضرة (25%).

على مستوى الواردات من باقي بلدان العالم، تجاوزت واردات إفريقيا من منتجات البحر أربع ملايين دولار خلال الفترة 2008-2012، منها 30% من أوروبا و37% من آسيا. وتظهر بنية هذه الصادرات أن الأسماك الطازجة أو المبردة أو المجمدة تشكل الجزء الأكبر من الواردات الإفريقية من المنتجات البحرية. في حين تأتي المصبرات والأسماك المحضرة في الصف الثاني بحصة بلغت 21%، تليها القشريات والمحار والأسماك المجففة المملحة أو المدخنة بحصة بلغت 8% لكل منهما.

ولم تتجاوز المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات البحرية بين المغرب وإفريقيا 13% في المتوسط من القيمة الإجمالية للصادرات المغربية من هذه المنتجات خلال الفترة 2008-2012. فضلا عن ذلك، تظهر وتيرة نمو وقيمة واردات القارة الإفريقية من المنتجات السمكية خلال السنوات الخمس الماضية، الطلب الإفريقي المتنامي على غالبية المنتجات البحرية، وعلى رأسها الأسماك المصبرة (بمعدل نمو سنوي متوسط يصل إلى 22% بالنسبة للمصبرات، و21% للقشريات والرخويات و 9% للأسماك الطازجة).

للاتفاقيات التجارية واتفاقيات الاستثمار الموقعة مع بلدان المنطقة، وملاءمة العرض المغربي من هذه المواد مع خصوصيات هذه البلدان، وتعزيز وسائل النقل التي تربط بلادنا مع شركائها الأفارقة، وكذا تنسيق استراتيجيات عمل السلطات العمومية مع الفاعلين الخواص.

إن جهود التعاون المبذولة مؤخرا من قبل المغرب بهدف تطوير التجارة مع إفريقيا عبر قوافل التصدير تعكس وعي بلادنا بأهمية تنويع أسواق صادراته من المنتجات البحرية، والتي تظل حاليا مركززة في السوق الأوروبية، الشريك الأول للمغرب على مستوى المبادلات التجارية. وفي هذا الصدد، تعمل بلادنا جاهدة على وضع إجراءات استراتيجية ستساعد في مواجهة مختلف العراقيل ودعم المبادلات الإفريقية البينية. في هذا الإطار، وبهدف تشجيع التجارة بين المغرب وباقي البلدان الإفريقية، يبدو من الضروري إعادة النظر في السياسة التجارية التصديرية الوطنية بهدف اعتماد استراتيجية خاصة بإفريقيا، وذلك عبر ملاءمة أكبر للعرض التصديري المغربي للطلب الإفريقي، مع التركيز على المواد التي تستجيب للحاجيات الخاصة للسكان الإفريقية وللظروف الحالية للنقل.

كما يجب على المغرب تحسين الإطار القانوني والتنظيمي المنظم للعلاقات التجارية والاستثمار مع البلدان الإفريقية. وهكذا، يجب تسريع التوقيع على اتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا، والمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول إفريقيا الوسطى، وكذا التوقيع على اتفاقيات تجارة واستثمار مع مجموعات اقتصادية جهوية أخرى، ومع الدول التي تشكل قاطرة على مستوى جهات إفريقيا كنيجيريا وساحل العاج بالنسبة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول غرب إفريقيا، والكاميرون بالنسبة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول إفريقيا الوسطى، وجنوب إفريقيا بالنسبة لمجموعة تنمية الجنوب الإفريقي، وذلك بهدف تنشيط المبادلات التجارية. وأخيرا، يبدو من الضروري وضع آليات لتتبع تنفيذ الاتفاقيات التجارية الحالية.

فضلا عن ذلك، يجب تحسين البنيات التحتية التجارية عبر تعزيز وسائل النقل الطرقية، وخصوصا البحرية، مع الدول الإفريقية وذلك من خلال دعم التنسيق بين البلدان الإفريقية بهدف وضع آليات ملائمة للتمويل (على غرار الصندوق أفريقيا 50 الذي أطلقه البنك الإفريقي للتنمية لتمويل البنيات التحتية في إفريقيا)، وهو ما يتطلب تعزيز الإرادة السياسية فيما يخص مسلسل الاندماج،

إفريقيا (الدقيق والسميد ومشتقات الحبوب ومركزات القهوة والشاي والجبن) مع تزايد الطلب الإفريقي على منتجات غذائية أخرى (خضر طازجة أو مجمدة أو مخللة، حوامض، طماطم وفواكه طازجة). وخلال الفترة 2007-2013، احتكر 12 بلد إفريقي حوالي 76.2% من الصادرات الغذائية الفلاحية المغربية وذلك من أصل 43 سوق إفريقية للصادرات المغربية.

ويبين تحليل تواجد المغرب في السوق الإفريقية، بالنسبة للمنتجات الغذائية الفلاحية الرئيسية، أن بلادنا تتوفر على فرص مهمة للنمو في هذه السوق الواعدة. وكمثال على ذلك، شكلت حصة صادرات المغرب من دقيق القمح والسلت، المنتج الأكثر استيرادا في إفريقيا، 8% خلال سنة 2013 مقابل 4% سنة 2007. فضلا عن ذلك، لا تمثل صادرات المغرب من الحوامض سوى 3% من الواردات الإفريقية من هذه المنتجات، في حين عرفت حصة المغرب من الطماطم في السوق الإفريقية نموا مضطردا منتقلة من 3% سنة 2007 إلى 11% سنة 2013. ورغم التحسن الذي سجلته، تبقى حصة المغرب من الفواكه المصبرة وعصير الفواكه والخضار ضعيفة.

التحديات المطروحة وفرص التقدم

بينت التحليلات التي تم إجراؤها أن الصادرات المغربية من المنتجات البحرية تتوفر على فرص مهمة في السوق الإفريقية التي لا زالت تتيح العديد من الفرص غير المستغلة. إلا أن الصادرات المغربية من المنتجات البحرية نحو هذه السوق تواجه العديد من الإكراهات المرتبطة خصوصا ببعض العقبات التجارية نظرا لتعدد الحدود بين الدول، وكذا الرسوم الجمركية، والكلفة المرتفعة للنقل، وضعف القدرة الشرائية لدى غالبية البلدان الإفريقية، وتركيز الطلب على السمك الطازج، وغياب البنيات التحتية، وكذا حدة المنافسة خصوصا من قبل البلدان خارج القارة الإفريقية. ويتعلق الأمر كذلك بالإكراهات المرتبطة بضعف العادات الغذائية بالقارة، وكذا ضرورة اعتماد استراتيجية تجارية ملائمة من قبل المغرب فيما يخص المنتجات البحرية والمواد الغذائية الفلاحية، وكذا مصاحبة المفاوضات فيما يخص الاجراءات الخاصة بالتصدير.

وبهدف الاستفادة من المبادلات التجارية للمغرب مع إفريقيا في مجال المواد الغذائية الفلاحية، والتي لا تزال دون المستوى المطلوب، يجب استهداف شركاء تجاريين أساسيين بالنظر للفرص التي تتيحها الأسواق، وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي

إنتاجية عالية على مستوى البلدان الإفريقية. وفي هذا الإطار، فإن مبادرة شركة Unimer (الرائدة في صناعة تصبير السمك) باستثمار 240 مليون درهم في موريتانيا لإنشاء مركب صناعي مندمج لتحويل وتثمين الأسماك تعتبر مثالا يحتدى به في هذا المجال.

في نفس السياق، وبهدف دعم التجارة البينية الإفريقية، يبدو من الضروري تعزيز تنفيذ الاتفاقيات التجارية التي تربط البلدان الإفريقية حاليا، خصوصا تلك التي تهم إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية. وفي هذا الإطار، يجب تعزيز التعاون التجاري خصوصا مع البلدان التي زارها جلال الملك مؤخرا (الغابون، ساحل العاج، غانا ومالي).

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

وفعالية المؤسسات الخاصة بالاندماج على الصعيدين القاري والجهوي وكذا تعزيز الخبرات والكفاءات المالية.

كما يجب بذل المزيد من الجهود لدعم المقاولات المغربية وتشجيعها على دعم التصدير نحو القارة الإفريقية. وموازية مع تنظيم قوافل التصدير في اتجاه إفريقيا مؤخرا، يمكن تدعيم التسويق كذلك عبر عدة آليات مترافق الفاعلين في هذا المجال.

بالإضافة إلى ذلك، يجب إطلاق استثمارات استراتيجية في إفريقيا خصوصا بهدف استغلال الخبرة المغربية في مجال المواد الغذائية الفلاحية ومجال الصيد البحري. ويستهدف من ذلك، تشجيع المستثمرين المغاربة على إحداث وحدات تحويلية ذات قدرة

المبادلات التجارية و الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا: تطور ملموس

يظل التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي رافعة مهمة في استراتيجية المغرب بإفريقيا حيث انعكس ايجابيا على الإستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا وحجم المبادلات التجارية انتعاشا ملحوظا و متسارعا خلال الخمس سنوات الأخيرة مما سيمكن المغرب من فرض نفسه كقوة قارية نافذة قادرة على المساهمة بشكل إيجابي في الدينامية الاقتصادية للقارة الإفريقية.

يظهر التوزيع الجغرافي للواردات المغربية احتلال الجزائر الصدارة حيث بلغت نسبة واردات المغرب من هذا البلد 55,1% من مجموع الواردات من القارة الإفريقية متبوعا بمصر 22,7% وتونس 8,5% و جنوب إفريقيا 4,8%.

البنية الجغرافية للواردات المغربية من القارة الإفريقية

بملايين الدراهم

تطور 2014/2013	القيمة النسبة	2014*	2013	2012	2011	2010	
+2,0	+251	13 083	12 832	12 013	11 085	9 579	بلدان اتحاد المغرب العربي
+3,3	+357	11 161	10 804	9 725	8 687	7 055	الجزائر
-8,3	-157	1 730	1 887	2 080	2 280	2 142	تونس
+42,3	+55	185	130	203	110	372	ليبيا
-36,4	-4	7	11	5	8	10	موريتانيا
+1,9	+131	7 183	7 052	7 650	7 957	8 008	البلدان الإفريقية الأخرى
+10,9	+452	4 606	4 154	4 031	3 980	3 512	مصر
+46,4	+306	966	660	421	374	1 107	جنوب إفريقيا
-43,1	-277	366	643	1 837	1 967	1 442	نيجيريا
-31,2	-58	128	186	196	220	213	الغابون
-	-	120	120	46	76	46	مدغشقر
+19,8	+17	103	86	102	128	9	الكونغو
-6,4	-7	103	110	40	48	23	أوغندا
+46,0	+29	92	63	91	65	49	الطوغو
-50,0	-89	89	178	169	137	128	ساحل العاج
+47,1	+24	75	51	29	47	51	السنگال
+1,9	+382	20 266	19 884	19 663	19 042	17 587	مجموع الواردات من إفريقيا
+0,6	+2 398	386 118	383 720	386 949	357 770	297 963	مجموع الواردات

المبادلات التجارية بين المغرب والدول الإفريقية

تشكل القارة الإفريقية شريكا استراتيجيا للمغرب سواء من حيث المبادلات التجارية أو المالية. و قد عرفت هذه المبادلات تطورا مهما في السنوات الأخيرة خصوصا السلع.

ضمن الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية للمغرب الذي بلغ 586,1 مليار درهم سنة 2014، تمثل المبادلات التجارية للمغرب مع إفريقيا 6,4% أي 37,6 مليار درهم سنة 2014 مقابل 28,4 مليار درهم سنة 2010 أي بزيادة 32,4% خلال السنوات الخمس الماضية.

المغرب- إفريقيا الميزان التجاري

بملايين الدراهم

تطور 2014/2013	2014	2013	2012	2011	2010		
							%
+1,9	+382	20 266	19 884	19 663	19 042	17 587	الواردات
+5,2	+861	17 289	16 428	17 690	11 445	10 784	الصادرات
13,9	479	-2 977	-3 456	-1 973	-7 597	-6 803	رصيد الميزان التجاري
-	-	85,3	82,6	90,0	60,1	61,3	نسبة تغطية الصادرات للواردات

الواردات المغربية من القارة الإفريقية

تشكل الواردات المغربية من القارة الإفريقية 2,5% من مجموع الواردات في سنة 2014 حيث وصلت في نفس السنة إلى 3,20 مليار درهم مقابل 6,17 مليار درهم سنة 2010 و تتشكل بالخصوص من الغاز النفطي و المحروقات الأخرى المستوردة أساسا من الجزائر، مصر و تونس و التي تمثل أكثر من 50% من الواردات المغربية من القارة الإفريقية.

تجدد الإشارة إلى أن حصة إفريقيا من إجمالي الصادرات المغربية ارتفعت بـ 4.4 نقطة في السنوات العشرة الأخيرة حيث انتقلت من 4.2% في سنة 2004 إلى 8.6% سنة 2014.

في سياق آخر بلغ عدد المصدرين المغاربة إلى بلدان القارة الإفريقية 1916 مصدرا سنة 2014 مقابل 1640 سنة 2013 و 1040 سنة 2005.

الميزان التجاري

مكن التطور الإيجابي للصادرات المغربية نحو بلدان القارة الإفريقية من تقليص عجز الميزان التجاري مع هذه القارة ليصل إلى -3 مليار درهم سنة 2014 مقابل -6,8 مليار درهم سنة 2010 مسجلا بذلك إنخفاضا بنسبة 56,2%. كما ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات بـ 24 نقطة منتقلة من 61,3% في سنة 2010 إلى 85,3% في سنة 2014.

الاستثمارات المباشرة المغربية في القارة الإفريقية

عرفت الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا انتعاشا ملحوظا في السنوات العشر الأخيرة بفضل التدابير المتخذة من طرف مكتب الصرف خصوصا تلك المرتبطة بالاستثمارات المغربية بالخارج والتي تسمح للأشخاص المعنويين من إنجاز استثماراتهم بالخارج في حدود 100 مليون درهم سنويا.

تطور الإستثمارات المباشرة المغربية في القارة الإفريقية

بملايين الدراهم

2014*	2013	2012	2011	2010	
1 413	2 050	1 727	912	4 625	الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا
3 960	3 019	3 532	1 710	5 016	الاستثمارات المباشرة المغربية في الخارج
35,7	67,9	39,9	53,3	92,2	حصة الاستثمارات المغربية في إفريقيا

و سجلت الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا أعلى مستوياتها في سنة 2010 حيث بلغت 4,6 مليار درهم مشكلة بذلك 92,2% من مجموع الإستثمارات المباشرة المغربية في الخارج.

التوزيع الجغرافي للإستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا

يبرز التوزيع الجغرافي للاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا احتلال ساحل العاج للصدارة خلال السنوات الثلاث الأخيرة بنسبة 52,1% من مجموع الاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا سنة 2012 ثم 21,3% سنة 2013 و 21,6% سنة 2014.

الصادرات المغربية إلى القارة الإفريقية

يعد المغرب من بين الدول الإفريقية الست الأكثر تصديرا وهو من بين البلدان الإفريقية القليلة التي تتوفر على عرض متنوع مقارنة بصادرات الدول الأخرى التي تتشكل أساسا من المواد الأولية.

عرفت الصادرات المغربية نحو البلدان الإفريقية تطورا ملحوظا خلال السنوات العشر الماضية حيث انتقلت من 3,7 مليار درهم سنة 2004 إلى 17,3 مليار درهم سنة 2014.

سجلت الصادرات المغربية نحو القارة الإفريقية سنة 2014 ارتفاعا بنسبة 5,2% أي +0,9 مليار درهم مقارنة بسنة 2013.

و تتشكل الصادرات المغربية أساسا من المواد الغذائية و التي انتقلت من 30% سنة 2010 إلى 29,6% سنة 2014 متبوعة بالمواد نصف المصنعة بنسبة 28,3% ثم المواد الاستهلاكية التي بلغت حصتها 17,3%.

البنية الجغرافية للصادرات المغربية إلى القارة الإفريقية

بملايين الدراهم

تطور 2014/2013	القيمة النسبة	2014*	2013	2012	2011	2010	
		+1,5	+66	4 531	4 465	4 897	3 868
-0,8	-15	1 770	1 785	1 999	1 899	1 163	الجزائر
+27,7	+341	1 570	1 229	1 152	826	631	موريتانيا
+18,8	+140	885	745	1 046	903	1 208	تونس
-56,7	-400	306	706	700	240	319	ليبيا
+6,6	+795	12 758	11 963	12 793	7 577	7 462	البلدان الإفريقية الأخرى
-39,0	-794	1 241	2 035	2 106	939	661	السنغال
+25,9	+246	1 196	950	573	543	531	ساحل العاج
-20,6	-291	1 120	1 411	1 200	625	872	مصر
+24,2	+217	1 114	897	1 232	349	380	نيجيريا
-9,5	-89	844	933	751	426	294	غينيا
+24,0	+134	692	558	401	268	298	أنغولا
+90,9	+321	674	353	402	324	341	الكونغو
+86,4	+266	574	308	271	238	219	الغابون
+5,2	+861	17 289	16 428	17 690	11 445	10 783	مجموع الصادرات إلى إفريقيا
+7,9	+14 626	200 013	185 387	184 885	174 994	149 583	مجموع الصادرات

التوزيع القطاعي للإستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا

بملايين الدراهم

القطاع	2010	2011	2012	2013	2014*
العقار	-	-	129,8	189,4	353,6
المصارف	1 469,7	595,5	1 300,6	1 373,7	353,2
التجارة	197,2	3,3	19,6	10,9	266,0
الصناعة	70,2	123,2	53,7	137,8	153,2
التأمينات	883,8	-	73,5	191,9	91,7
الاشغال الكبرى	-	1,2	7,1	6,7	30,3
الاتصالات السلكية ولاسلكية	1 963,8	149,1	96,9	84,8	21,0
السياحة	-	-	-	-	15,7
الشركات القابضة	-	-	-	9,5	13,2
النقل	-	0,3	1,4	1,0	1,0
الدراسات	-	-	-	-	0,1
الطاقة والمعادن	-	-	-	8,8	-
خدمات اخرى	40,2	38,9	44,2	35,0	104,1
قطاعات مختلفة	-	0,7	-	0,1	9,4
المجموع	4 624,9	912,2	1 726,8	2 049,6	1 412,5

رصيد الإستثمارات المباشرة المغربية في القارة الإفريقية

في نهاية سنة 2013، بلغ رصيد الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا 10 مليار درهم بزيادة قدرها 17,1% مقارنة مع سنة 2012 مقابل زيادة بنسبة 3,7% سنة 2011 في حين لم يكن هذا الرصيد يتجاوز 5 مليار درهم في 2007. أما حصته من إجمالي الاستثمارات المباشرة المغربية في الخارج فقد بلغت 47,8% سنة 2013، وهي الحصة التي ظلت مستقرة نسبيا من سنة إلى أخرى.

و يظهر التوزيع الجغرافي لرصيد الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا احتلال مالي للصدارة في ب 2,9 مليار درهم أي 29,4% من مجموع الاستثمارات الخارجية المنجزة في القارة متبوعة بساحل العاج ب 2,3 مليار درهم (22,9%) و الغابون ب 1,1 مليار درهم (10,6%). و يشكل مجموع رصيد هذه الدول 62,9% من مجموع الرصيد الإجمالي للإستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا.

أما بخصوص التوزيع القطاعي فإن تواجد المغرب في إفريقيا يظل واضحا في القطاع المصرفي حيث بلغ رصيد الإستثمارات المغربية في هذا القطاع 5,2 مليار درهم سنة 2013 أي بزيادة (52%) متبوعا بقطاع الاتصالات ب 2,3 مليار درهم (22,9%) و التأمينات بمليار درهم (9,9%) و الإسمنت بمليار درهم (9,8%).

التوزيع الجغرافي للإستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا

بملايين الدراهم

القطاع	2010	2011	2012	2013	2014*
ساحل العاج	883,8	-	899,5	436,9	305,7
غينيا	-	5,9	83,2	61,7	8,7
الكاميرون	25,5	435,3	134,3	66,1	19,1
تونس	196,5	2,5	77,6	439,2	198,5
موريتانيا	79,3	97,8	32,4	18,6	48,4
الغابون	1 270,8	18,7	62,3	102,8	157,1
مالي	1 576,5	189,4	206,5	439,2	35,7
بوركينافاسو	-	-	57,0	13,0	83,4
الجزائر	4,2	2,8	2,6	11,2	4,9
السنغال	12,3	2,0	21,0	4,4	244,0
مصر	-	118,6	35,4	82,2	23,9
الكونغو	575,1	-	82,4	27,4	85,1
اثيوبيا	-	-	0,9	1,3	0,0
الطوغو	-	-	-	210,9	1,3
بلدان اخرى	0,9	39,2	32,6	136,0	196,7
المجموع	4 624,9	912,2	1 726,8	2 049,6	1 412,5

التوزيع القطاعي للاستثمارات المباشرة المغربية في افريقيا: قطاعات المصارف، العقار، و الاتصالات السلكية و اللاسلكية

يتبين من خلال التوزيع القطاعي للاستثمارات المغربية في القارة الأفريقية هيمنة قطاعات المصارف، العقار، و الاتصالات السلكية و اللاسلكية.

هذا وقد عرفت الإستثمارات في مجال العقار تطورا ملحوظا خلال السنوات الثلاثة الماضية ليحتل في سنة 2014 المرتبة الأولى مناصفة مع قطاع المصارف .

و تشكل حصة الإستثمارات في قطاع العقار 25% من مجموع الاستثمارات المباشرة في القارة الإفريقية سنة 2014 مقابل 19,6% سنة 2013 في حين لم تتعدى هذه النسبة 7,5% سنة 2012.

أما فيما يتعلق بقطاع الاتصالات فقد احتل المرتبة الأولى خلال سنتي 2009 (59,9%) و 2010 (42,5%).

التوزيع القطاعي للإستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا نهاية 2013

بملايين الدراهم

القطاع	الرصيد نهاية 2013
المصارف و المؤسسات المالية	5 175,1
الاتصالات السلكية و اللاسلكية	2 279,8
التأمينات	988,3
صناعة الاسمنت	977,9
الصناعة	181,3
المعادن	138,5
الشركات القابضة	94,3
الخدمات	64,9
التجارة	22,3
الصناعات الغذائية	14,8
العمليات المالية و التأمينات	7,7
الاعلاميات	5,8
النقل	2,0
قطاعات اخرى	0,5
النسيج	0,4
الاشغال الكبرى	0,2
العقار	0,2
المجموع	9 954,1

التوزيع الجغرافي للإستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا نهاية 2013

بملايين الدراهم

البلد	الرصيد نهاية 2013
مالي	2 923,1
ساحل العاج	2 282,4
الغابون	1 057,9
مصر	1 000,2
بوركينافاسو	697,0
جمهورية الكونغو الديمقراطية	465,5
السنغال	416,7
الكاميرون	338,7
موريتانيا	299,3
جمهورية افريقيا الوسطى	169,2
جزر الموريس	71,1
نيجيريا	65,8
تونس	50,4
غيانا	44,4
السودان	21,8
جنوب افريقيا	19,8
الجزائر	11,3
الكونغو برازفيل	8,6
النيجر	3,8
غانا	2,7
بنين	0,8
ليبيا	0,8
تشاد	0,7
مدغشقر	0,4
بوتسوانا	0,3
توغو	0,3
أنغولا	0,3
غينيا الاستوائية	0,3
غينيا	0,2
كينيا	0,1
روندا	0,1
ناميبيا	0,0
المجموع	9 954,1

المصدر: مكتب الصرف

التعاون الجمركي المغربي- الإفريقي: خيار استراتيجي لتعزيز الشراكة الاقتصادية و التجارية

تحظى العلاقات المغربية الإفريقية باهتمام مغربي خاص يغطي مختلف المجالات، إذ يشكل التعاون الاقتصادي والتجاري دعامة أساسية في الاستراتيجية الجمركية المغربية نحو إفريقيا من خلال المساهمة في تسهيل حركة تدفق البضائع ومرافقة الشركات لولوج الأسواق الإفريقية وكذا تنفيذ الاتفاقات و تقديم العديد من الفرص في مجال التكوين.

- اتفاقيات المساعدة الإدارية المتبادلة؛
- التكوين؛

- تقديم الخبرة في المجال الجمركي ودعم الإدارات الجمركية الإفريقية في بلورة مشاريع تحديثها.

تطبيق الاتفاقيات التجارية الإقليمية

تدخل إدارة الجمارك المغربية في عدة إطارات للشركات الاقتصادية والتجارية مع دول إفريقيا :

الاتفاقيات التعريفية التفضيلية مع بعض الدول الإفريقية:

- اتفاق تجاري وتعريفي بين المغرب والسنغال (اتفاق من جانب واحد)؛

- الاتفاقية التجارية والتعريفية بين المغرب وغينيا كوناكري؛

- اتفاق التجارة والاستثمار بين المغرب والاتحاد الاقتصادي والنقدي لإفريقيا الغربية (UEMOA) (وقعت بالأحرف الأولى سنة 2008)؛

- الاتفاق التفضيلي بين المغرب والكاميرون (مرحلة متقدمة من المفاوضات)؛

- مشروع الاتفاق التفضيلي المقترح من طرف المغرب على كل من الغابون وغينيا الاستوائية.

اتفاقيات ذات طابع إقليمي أو متعددة الأطراف تربط المغرب بالبلدان الإفريقية تهتم التجارة وكذا الاستثمار:

- اتفاق التجارة والاستثمار بين المغرب والاتحاد الاقتصادي والنقدي لإفريقيا الغربية (وقعت بالأحرف الأولى سنة 2008)؛

- مشروع اتفاق تفضيلي بين المغرب والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا CEMAC وهو قيد التفاوض.

وتشكل هذه المناطق الواجهة الأولى للاستثمار المباشر المغربي في إفريقيا حيث يعرف ميزان التجارة الخارجية المغربية فائضا.

ويعتبر المغرب أيضا عضوا في تجمع دول الساحل والصحراء.

أدرك المغرب في وقت مبكر الأهمية الإستراتيجية لتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء. فقد عمل في السنوات الأخيرة على مضاعفة التواصل مع هذه البلدان من أجل تعزيز وجوده داخل القارة السمراء. فالمسألة مهمة بالنسبة لبلدنا الذي يطمح إلى تعزيز الشراكة في إطار نهج ثنائي الاتجاه للانفتاح في الوقت نفسه على بلدان الشمال والجنوب.

فالمغرب قوي بخبراته في مختلف القطاعات، بقدرة مقاوالاته على تجاوز الحدود، بإبرامه لاتفاقيات التجارة الحرة التي تمكنه من التفاعل مع العالم الخارجي، ببنياته التحتية، بقدرته على تدبير التجارة عبر الحدود وكذا موقعه الجغرافي. فهو يتمتع بالعديد من المزايا التي تتيح له ولوج إفريقيا جنوب الصحراء بيسر، هذه البلدان تمنحه مجالات لتوسيع أسواقه من جهة ومن جهة أخرى تجعل منه منفذا لفائدة شركائه الاقتصاديين الأوروبيين على وجه الخصوص.

فمن خلال هذه الرؤية، طور المغرب اليوم وبشكل مطرد علاقاته مع إفريقيا جنوب الصحراء. فهو يسعى إلى تطوير مبادلاته التجارية مع هذه البلدان والتي بلغ حجمها 6.4% برسم سنة 2014 من إجمالي مبادلاته التجارية مع بقية العالم. ويعتبر المغرب في مجال الاستثمار ثاني مستثمر إفريقي داخل القارة الإفريقية بعد جنوب إفريقيا.

وتعد إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة المغربية فاعلا أساسيا في هذه الإستراتيجية، فقد جعلت التعاون مع إفريقيا ضمن أولوياتها. إن مساهمتها الكبيرة في تسهيل حركة تدفق البضائع ومرافقة الشركات لولوج السوق الإفريقية دون إغفال دورها الرائد في تنفيذ الاتفاقات التجارية، كلها أمور تدل على فعاليتها في إطار تعزيز علاقتها مع القارة السمراء.

ففي إطار تعزيز التعاون مع البلدان الإفريقية، تتدخل إدارة الجمارك المغربية في مجالات مختلفة :

- تطبيق الاتفاقيات التجارية والإقليمية؛

- الشراكة في المجال الجمركي؛

السنغال، ساحل العاج، النيجر، بنين، الكاميرون، كينيا وغينيا كونكري (... الراغبين في الاستفادة من التجربة الجمركية المغربية في مختلف الميادين المتعلقة بمهن المراقبة وكذا تسهيل الإجراءات للإدارة العامة للجمارك بالمغرب .

فتجربة الجمارك المغربية في مجال النظام المعلوماتي والتسيير الاستراتيجي والتنظيمي نالت إعجاب العديد من الإدارات الجمركية الشريكة.

وهمت هذه البعثات كذلك دعم جمارك الدول الشريكة ومساعدتها في بلدانها في بعض المجالات حيث خبرات الجمارك المغربية معروفة إقليميا ودوليا، مثل:

- القيمة،
- المنشأ،
- المراقبة وتحليل المخاطر،
- نظام التخليص الجمركي والمعلومات.

بخصوص النظام المعلوماتي، فقد شرع خاصة في السنوات الأخيرة، منتجو البرامج المعلوماتية الجمركية في الاعتماد على التجربة المغربية لتصديرها إلى البلدان الإفريقية كنموذج لتمكينهم من الاستفادة من المسار الذي نهجه المغرب في هذا المجال. فإثناء نظام معلوماتي داخل إدارة جمركية يشكل كلفة كبيرة بالإضافة إلى أنه معقد ومن شأنه أن يحدث خطرا إذا لم يتم إحكامه بشكل كاف.

الخبرة العالمية للجمارك المغربية في خدمة إفريقيا

بصرف النظر عن التعاون الثنائي، تعمل إدارة الجمارك المغربية لصالح البلدان الإفريقية في سياق دولي.

ففي إطار برنامجها المتعلق ببناء القدرات كالمبوس (COLUMBUS)، تقوم منظمة الجمارك العالمية بقيادة مهمات في عدة إدارات جمركية من الدول الأعضاء بما في ذلك البلدان الإفريقية. لهذا، فهي تتوفر على خبراء دوليين معتمدين في مجالات تدخلات محددة ودقيقة، من بينهم عدة خبراء من إدارة الجمارك المغربية.

منذ سنة 2006، تم اعتماد 10 خبراء مغاربة من طرف المنظمة العالمية للجمارك يعملون لحساب هذه المنظمة في البلدان الإفريقية. وقد أجرى هؤلاء الخبراء عدة بعثات في هذه البلدان، همت ميادين مختلفة:

- تحديث إدارات الجمارك والتسيير الإستراتيجي،
- القيادة وتطوير الأطر،
- القيمة في الجمرك،
- قواعد المنشأ،
- مكافحة التزوير.

المصدر: إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

الشراكة في المجال الجمركي

اتفاقيات المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الجمركية

وقعت الجمارك المغربية حتى الآن ثلاث اتفاقيات من هذا النوع مع بعض الدول الإفريقية وهي الغابون، ساحل العاج والسنغال. وهناك مشاريع أخرى في طور الإنجاز.

هذه الاتفاقيات تتماشى مع النماذج الدولية المطبقة بين جمارك العالم، فهي تنص على تبادل المعلومات والأخبار لغرض مراقبة الغش وغسل الأموال والتزوير. وتشكل هذه الاتفاقيات أيضا إطارا قانونيا للربط الإلكتروني للأنظمة المعلوماتية في سياق التكامل الإقليمي.

وعموما، فإن إدارة الجمارك المغربية قد قامت بإبرام 25 اتفاقية للمساعدة الإدارية المتبادلة والتي تم توسيعها وفقا للأولويات ووجهات النظر التي تتعلق بالشراكات الاقتصادية والتجارية للمغرب (عشرون منها لازالت في إطار التفاوض).

بناء القدرات عن طريق التكوين

الدورة الدولية للتكوين الأساسي نموذج ملموس للتعاون جنوب- جنوب، فهي تساهم في بناء قدرات الجمارك الشريكة من خلال نقل المعرفة والدراية والخبرة المهنية.

فهذه الدورة التدريبية التي تمتد على مدى 9 أشهر وتغطي معظم المهن الجمركية، تساعد الطلاب المفتشين على تنمية معارفهم وتهيئتهم لتقلد مناصب المسؤولية داخل إداراتهم الجمركية.

فمعهد التكوين الجمركي بالدار البيضاء (IFD) ينظم سنويا منذ عام 1978 دورات تكوينية لفائدة جمارك البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية وهايتي ليصل مجموع البلدان المستفيدة إلى 20 دولة، حيث بلغ عدد الطلاب حتى الآن 824 مستفيد.

هذا المنهج الفعال يقدم ثلاثة أنواع من التعليم: أكاديمي، مهني وتطبيقي من خلال أنشطة مراقبة نظرية ميدانية وأنشطة محاكاة حالات واقعية في مجال التكوين (تصنيف السلع وتحديد قواعد المنشأ والمراقبة وتحليل المخاطر).

وبفضل معهد التكوين الجمركي فإن شبكة المتكويين الجمركيين الأفارقة ونظرائهم المغاربة تتوسع عبر السنوات لتعزيز التعاون جنوب- جنوب.

تقديم الخبرة في المجال الجمركي ودعم الإدارات الجمركية الإفريقية في بلورة مشاريع تحديثها

تبادل المعرفة والممارسة في إطار الشراكة بين بلدان الجنوب يساهم في تعزيز القدرات الوطنية وكذا تطوير المؤسسات وحتى السياسات في بعض الحالات. انطلاقا من ذلك، فقد تعددت خلال السنوات الأخيرة زيارات الشركاء الجمركيين الأفارقة (الغابون،

استراتيجية وزارة الاقتصاد والمالية في مجال التعاون مع البلدان الأفريقية

تعطي وزارة الاقتصاد والمالية أهمية خاصة للتعاون مع البلدان الأفريقية وترسيخ نموذج للتعاون جنوب - جنوب المبني على التكافؤ والتضامن والتآزر وتبادل الخبرات والتجارب في ميادين متعددة.



الأفريقية، بما في ذلك ساحل العاج وموريتانيا وبنين وبوركينا فاسو والسنغال وجمهورية الكونغو الديمقراطية والغابون وجزر القمر والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UMEOA) ... فقد سجّلت نسبة هذه الزيارات ارتفاعا من 4 وفود سنة 2012 إلى 10 سنة 2014 .

تم التطرق خلال جلسات العمل التي نظمت خلال هذه الزيارات والدورات التدريبية إلى مواضيع شتى تهم مجال الضرائب والضرائب غير المباشرة، الخزينة، المراجعة، التفتيش والتدقيق، إدارة المالية العامة، التخطيط، وضع الميزانيات، نظم المعلومات، تحديث نظم وأدوات المشتريات العامة، الإنفاق، إصلاح إدارة شؤون الموظفين وتنمية القدرات والتدريب...

كما مثلت هاته الزيارات أساسا للتشاور وإبرام اتفاقيات ثنائية وبروتوكولات للتعاون التقني وفتحت آفاقا رحبة أمام التعاون المثمر والمبتكر، بما في ذلك التوقيع سنة 2012 على بروتوكول للتعاون الفني مع وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بقصد إرسال 5 موظفين موريتانيين سنويا لتدريبهم بمقر الوزارة، والتوقيع سنة 2013 على بروتوكول للتعاون الفني بين الخزينة العامة للمملكة والمديرية العامة للمحاسبة والاسترداد للجمهورية التونسية.

المصدر: مديرية الشؤون الإدارية والعامة

وعيا منها بأهمية العلاقات التاريخية للمملكة مع القارة الأفريقية والموقع الجغرافي لبلادنا كصلة وصل بين أفريقيا وأوروبا، تولى وزارة الاقتصاد والمالية اهتماما خاصا للشراكة مع البلدان الأفريقية وترسيخ نموذج للتعاون جنوب-جنوب، باعتباره السبيل الأنجح لإرساء المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة المستدامة لتحقيق أهداف الألفية للتنمية على مستوى القارة.

تأتي سياسة وزارة الاقتصاد والمالية، القائمة على التعاون المتين والمتنوع مع البلدان الإفريقية، في إطار تفعيل الرؤية المتكاملة التي جاءت بها مضامين الخطاب الملكي بالكوت ديفوار سنة 2014، والذي نادى بتقوية قيم التضامن وخلق قطب اقتصادي إفريقي يحقق التنمية ويلبي تطلعات الشعوب الإفريقية.

وتعد مشاريع الإصلاح المختلفة والناجعة التي اعتمدها الوزارة خلال السنوات الأخيرة من أجل إرساء وضع المملكة كمركز اقتصادي إقليمي، نماذج للتنمية مألوفة وقابلة للتكيف تتلاءم مع الخصوصيات المحلية للشركاء الأفارقة.

وفي هذا السياق، تشكلت تجربة وخبرة الوزارة اللتين أكسبتها سمعة جيدة على المستوى القاري واعترافا دوليا، قيمة مضافة تساهم لا محالة في توطيد هذه العلاقات.

يكتسي التعاون جنوب-جنوب طابعا متعدد الأبعاد لدى وزارة الاقتصاد والمالية إذ لا يقتصر على الشق الاقتصادي والمالي فقط، بل يتجاوز إلى المجال التقني، حيث تولى الوزارة استعدادها التام لنقل الكفاءات والمعارف التنموية والخبرة وتبادل التجارب.

في هذا الإطار، تعمل الوزارة على تقديم الدعم التقني للبلدان الأفريقية من خلال تنظيم دورات تدريبية وزيارات للوفود التي تبدي اهتماما في مجالات خبرة الوزارة وتبادل الوثائق والمعلومات حول الأعمال المشتركة والإصلاح.

جدير بالذكر أن مديريات الوزارة شهدت خلال الآونة الأخيرة زيادة في عدد الوفود التي تم استقبالها من مختلف الدول والمنظمات

الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الافريقي للتنمية: لتحقيق نمو شامل و أخضر

شارك السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، في أشغال الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإفريقي للتنمية في دورتها الخمسين، والتي عقدت من 25 إلى 28 مايو 2015 بأبيدجان بكوت ديفوار. تقييم أداء البنك والقارة الإفريقية وتدارس البرامج الأولويات المستقبلية لبلوغ التنمية المستدامة، شكلت محاور هذه الاجتماعات.

وفي هذا الصدد، شارك السيد محمد بوسعيد في حوار محافظي البنك مع المرشحين الثمانية لمنصب رئيس مجموعة البنك الإفريقي للتنمية الذي سبق يوم الانتخابات حيث كان هذا الحوار فرصة لمحافظي البنك للتباحث مع المرشحين الذين تم ترشيحهم من طرف نيجيريا وتونس وتشاد وإثيوبيا والرأس الأخضر وسيراليون وزيمبابوي ومالي، و الذين قدموا رؤى كل منهم لهذا المنصب.

وعلى هامش الاجتماعات السنوية، شارك السيد الوزير في المنتدى الرئاسي للذكرى الخمسينية لإنشاء البنك الإفريقي للتنمية. وكان الاحتفال بهذه الذكرى مناسبة للوقوف على الانجازات وكذا دور البنك كأول مؤسسة تمويل للتنمية بأفريقيا والتي تعنى بتعبئة الموارد المالية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء (54 دولة) وذلك بالتركيز على النمو المستدام والشامل.

كما التقى السيد الوزير وفدا من وكالة التصنيف Standard & Poors حيث تمحور هذا اللقاء حول علاقات المغرب مع هذه الوكالة فضلا عن أداء الاقتصاد المغربي خلال السنوات الأخيرة.

البنك الإفريقي للتنمية يقدم هبة للمغرب من أجل تشجيع النمو الشامل والأخضر

وقع السيد محمد بوسعيد يوم 27 مايو مع البنك الإفريقي للتنمية على اتفاق - هبة يتعلق بمشروع الدعم التقني لتعزيز النمو الشامل والأخضر في المغرب. و يهدف هذا المشروع، الذي تنفذه الوزارة المكلفة بالبيئة، إلى تعزيز النمو الشامل والأخضر في المغرب لدعم التنمية المستدامة وضمان أفضل للتكيف مع تغير المناخ.

وكانت هذه الاجتماعات السنوية للبنك الإفريقي للتنمية فرصة كذلك، للسيد الوزير للقاء نظرائه بالدول الإفريقية لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز العلاقات بين المغرب وهذه الدول.

و للتذكير فإن هذه الاجتماعات تعرف مشاركة أكثر من 4000 مشارك من بينهم 54 وزيرا للمالية بالدول الإفريقية و26 بلدا يمثلون ثلاث قارات (أمريكا وأوروبا وآسيا) مشاركون في رأس مال البنك وكذلك ممثلين عن العديد من المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية.

المصدر: مديرية الحزينة و المالية الخارجية

الإنجازات والتحديات المرتبطة بالاستراتيجية العشرية للبنك 2013 - 2022

شارك السيد محمد بوسعيد يوم الثلاثاء 26 مايو 2015 في حفل الافتتاح الرسمي للاجتماعات السنوية للبنك الإفريقي للتنمية التي القى خلالها السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار كلمة الافتتاح للاجتماعات.

خلال الدورة الأولى لهذه الاجتماعات، تدارس و صادق مجلس المحافظين على التقارير و أنشطة البنك خلال سنة 2014، كما صادق على الحسابات المالية لهذه المؤسسة.

و قد شارك السيد الوزير، أيضا، في الحوار الذي نظمه رئيس البنك الإفريقي للتنمية مع المحافظين والذي ركز على الإنجازات والتحديات المتعلقة بالاستراتيجية العشرية للبنك (2013-2022) وذلك بعد عامين على تفعيلها. وترتكز هذه الاستراتيجية، التي تمت المصادقة عليها سنة 2013، على هدفين يتعلقان بالنمو الشامل والانتقال التدريجي نحو نمو أخضر، ويرتكزان بدورهما حول خمس أولويات تتمثل في تطوير البنية التحتية، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، وتنمية القطاع الخاص، الحكامة والمساءلة، والمهارات والتكنولوجيا، وهي مجالات يتوفر البنك فيها على تجربة وخبرة كبيرتين و ميزة تنافسية.

من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجية العشرية، يولي البنك اهتماما خاصا للدول الهشة والفلاحة والأمن الغذائي، والمساواة بين الجنسين.

و قد أثار السيد الوزير، خلال هذا الحوار، قضية التنمية البشرية وحث البنك على أخذ هذا الجانب بعين الاعتبار في إستراتيجيته التنموية. كما أكد على أن المغرب قوى تجذره الاقتصادي في القارة الإفريقية وعزز استراتيجية جنوب / جنوب في إطار قيم التبادل والتعاون المشترك.

انتخابات رئيس مجموعة البنك الإفريقي للتنمية

تميزت الاجتماعات السنوية لهذه السنة بتنظيم يوم الخميس 28 مايو 2015، الانتخاب رئيس مجموعة البنك الإفريقي للتنمية.

المغرب يشارك في اجتماع لجنة التنمية المشتركة بين مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

شكلت الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي فرصة للوفد المغربي لحضور الاجتماعات المبرمجة ولعقد عدة جلسات عمل مع مسؤولي المؤسسات الهامة والبنوك الدولية.

على الصعيد الإقليمي، شارك السيد الوزير في اجتماعات المحافظين الأفارقة مع رئيس البنك الدولي وفي اجتماع مديرة صندوق النقد الدولي مع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية و مسؤولي المؤسسات المالية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.

و تجدر الإشارة إلى أن الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي كانت فرصة للسيد الوزير للتواصل مع نظرائه من غينيا بيساو وإثيوبيا، و فرصة للوفد المغربي لعقد عدة جلسات عمل مع مسؤولي المؤسسات الهامة والبنوك الدولية.

ويشكل اجتماع لجنة التنمية المشتركة بين مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي تجمع سنويا في الربيع محافظي 187 بلدا عضوا، حدثا مهما لتسليط الضوء على أنشطة هاتين المؤسستين و فرصة فريدة لمناقشة القضايا الرئيسية التي تهم المجتمع الدولي مثل الحد من الفقر، والانتعاش الاقتصادي، وأزمة الغذاء والأزمة المالية، وآثار التغيرات المناخية والتمويل الدولي. ويتم تمثيل كل دولة عضو في مجالس محافظي هاتين المؤسستين. ويمثل السيد وزير الاقتصاد والمالية كمحافظ مجموعة البنك الدولي للمغرب و السيد والي بنك المغرب كمحافظ صندوق النقد الدولي للمغرب.

شارك السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية ومحافظ مجموعة البنك الدولي للمغرب، يوم 18 أبريل 2015 في اجتماع لجنة التنمية، وهي اللجنة الوزارية المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث أشار السيد الوزير في مداخلة له أمام أعضاء هذه اللجنة أن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تمثل، بجانب التمويل الميسر، المصدر الرئيسي لتمويل التنمية في البلدان ذات الدخل المنخفض.

في هذا الصدد، حث السيد الوزير بنوك التنمية المتعددة الأطراف على تعزيز الدعم التقني والمالي للبلدان في طريق النمو لمساعدتها في تنفيذ الإصلاحات الضرورية القادرة على تعزيز المبادرة الخاصة، وتحسين الوصول إلى الأسواق والاستفادة من فرص التمويل.

في نفس السياق، ونظرا لدور الموارد الداخلية للدول في تمويل التنمية، دعا السيد بوسعيد بنوك التنمية المتعددة الأطراف لاقتراح الحلول والوسائل المالية المناسبة لتمكين البلدان في طريق النمو من اعتماد سياسات ملائمة لتحسين قدرتها على توليد هوامش كبيرة في الميزانية.

في سياق آخر، دعى السيد بوسعيد البنك الدولي لترجمة استراتيجيتها الجديدة التي تركز على مكافحة الفقر والازدهار المشترك، إلى برامج وطنية ودعم الدول الأعضاء لتبني الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة التي يستعد المجتمع الدولي تبنيها ما بعد 2015.

و على الصعيد الثنائي، عقد السيد الوزير مع السيد حافظ غانم، نائب رئيس البنك الدولي المسؤول عن منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، لقاء من أجل التباحث في علاقة هذه المؤسسة مع المغرب.

و خلال هذا اللقاء، نوه السيد بوسعيد بالعلاقات الممتازة بين الجانبين و المتجسدة في نوعية الإصلاحات وبرامج الاستثمار التي يساهم فيها البنك وبالنهاية الناجحة للسنتين الأوليتين من إطار الشراكة الاستراتيجية 2014-2017. ثم تناقش السيد الوزير مع نائب الرئيس حول السبل والوسائل لتعزيز علاقات التعاون المغربي مع البنك الدولي.

لجنة التنمية المشتركة بين مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

تعرف رسميا «باللجنة الوزارية المشتركة بين مجلسي محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية» و قد تم انشاؤها سنة 1974 بهدف تشجيع بناء توافق في الآراء بين المحافظين حول القضايا التي تهم التنمية.

تعمل هذه اللجنة على تقديم المشورة إلى أعضاء مجلسي محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن قضايا التنمية الحيوية والموارد المالية المطلوبة لدعم التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. و قد تم توسيع نطاق العمل ليضم قضايا تتعلق بالتجارة و البيئة العالمية، بالإضافة إلى القضايا المرتبطة عادة بالتنمية.

تجتمع لجنة التنمية مرتين في السنة وتتألف من 25 عضوا هم في العادة وزراء مالية أو وزراء للتنمية يمثلون جميع أعضاء الصندوق والبنك الدولي. و يتم اختيار الرئيس من بين هؤلاء الأعضاء، يساعده كاتب تنفيذي ينتخبه المجلس.

يعتبر المغرب عضوا في هذه اللجنة في شخص وزير الاقتصاد والمالية، حيث يمثل المجموعة المكونة من أفغانستان والجزائر وغانا والمغرب وباكستان و الجمهورية الإسلامية الإيرانية و تونس.

إعادة انتخاب السيد زهير الشرفي رئيساً للمنظمة العالمية للجمارك

تمت إعادة انتخاب السيد زهير الشرفي، المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، بالإجماع وللمرة الثانية على رأس المنظمة العالمية للجمارك. ويعكس هذا الانتخاب المكانة والتقدير الذي تحظى بهما إدارة الجمارك المغربية داخل الوسط الجمركي الدولي.



تعتبر إعادة انتخاب السيد زهير الشرفي، المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة من أجل ولاية جديدة، على رأس المنظمة العالمية للجمارك، ثمرة للتقدير والثقة اللذين يتمتع بهما المغرب على الصعيد الدولي تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس. كما يجسد اعتراف المجتمع الدولي للتقدم الذي تشهده بلادنا بفضل الإصلاحات الكبرى التي انخرطت فيها الحكومة منذ عدة سنوات. كما تترجم أخيراً الاحترام الذي تحظى به إدارة الجمارك المغربية داخل الوسط الجمركي الدولي.

ويتميز المغرب بكونه عضواً نشيطاً على مستوى هذه المنظمة الشيء الذي خول له تقلد مهام منصبه

نائب رئيس المنظمة و الممثل الإقليمي لإدارات جمارك بلدان منطقة شمال إفريقيا والشرق الأدنى والأوسط لمدة ست سنوات إلى غاية 2014 حيث تم انتخابه رئيساً لهذه المنظمة العالمية.

وخلال أشغال مجلس المنظمة العالمية المنعقدة بروكسيل من 11 إلى 13 يونيو 2015، ركز السيد زهير الشرفي، على عدة مواضيع آنية تهتم الإدارات الجمركية على الصعيد العالمي كموضوع الطفرة الرقمية وآثارها على عمل الجمارك وقيادة الأداء الجمركي والتخطيط الاستراتيجي إضافة إلى مواضيع أخرى تهتم التدبير المنسق للحدود.

وقد انصبت أشغال المجلس على مواضيع هامة ذات انعكاسات كبرى على مجالات الأمن والتجارة العالمية والنمو الاقتصادي

كأمن السلسلة اللوجستية لتزويد التجارة الدولية، التزام الإدارات الجمركية لتفعيل ناجح لاتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل المبادلات التجارية، مكافحة الغش وتدبير المخاطر، تعزيز الشراكة بين الجمارك والقطاع الخاص والربط الآلي بين الإدارات الجمركية. كما طرحت أيضاً للنقاش محاور أخرى كالنظام المنسق لتبني البضائع، القيمة في الجمر، قواعد المنشأ، اتفاقية كيوتو المعدلة لتسهيل وتنسيق الأنظمة الجمركية وتحسين المداخل الجمركية (تحصيل الإيرادات).

وقد تميزت أشغال مجلس المنظمة العالمية للجمارك لهذه السنة بإعلان انضمام الجمارك الفلسطينية لهذه المنظمة حيث بلغ عدد الأعضاء 180 عضواً.

المصدر: مديرية الجمارك والضرائب غير المباشرة

منتوج «ضمان السكن» : من أجل ولوج قروض السكن

من أجل دعم الولوج لقروض السكن ومرافقة برنامج مكافحة السكن غير اللائق، تمكن صندوق الضمان العقاري «ضمان السكن»، خلال سنة 2014، من تحقيق نتائج مرضية من حيث عدد القروض المضمونة والشروط المالية المطبقة عليها.

إمكانية ضمان محفظة قروض وتحويل الضمانة إلى طرف ثالث، و ذلك من أجل إدخال مزيد من المرونة في إدارة المحفظة المضمونة وتسهيل إعادة تمويل البنوك لقروضها المضمونة.

وعلاوة على ذلك، تم فتح ضمانة فوكاريم في وجه الأسر المستفيدة من برنامج الدور الآيلة للسقوط.

مؤشرات مرضية لنشاط الصندوق

خلال سنة 2014، واصل صندوق «ضمان السكن» تحقيق أداء مرضي من حيث عدد القروض المضمونة والشروط المالية المطبقة عليها.

هكذا، و مع نهاية عام 2014، تم منح أكثر من 137 ألف قرض في إطار الصندوق، بحجم مالي إجمالي بلغ حوالي 24 مليار درهم.

وفيما يخص ضمانة «فوكاريم»، فقد بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من هذه الضمانة إلى غاية نهاية سنة 2014، حوالي 117 ألف مستفيد مقابل 100 ألف متم سنة 2013، أي بزيادة قدرها 17%. وعلمنا أن متوسط عدد أفراد الاسر المغربية يقدر ب 4.4 فرد، فقد بلغ عدد المستفيدين من منتوج فوكاريم ما يفوق 500 ألف فرد.

أما فيما يخص سنة 2014، فقد بلغ إجمالي القروض الممنوحة حوالي 17 ألف قرضا (معدل شهري يصل إلى حوالي 1400 قرض)، بزيادة قدرها 23% مقارنة مع سنة 2013.

وقد بلغ الحجم الإجمالي للقروض الممنوحة من البنوك في إطار ضمانة فوكاريم حتى نهاية سنة 2014 حوالي 18 مليار درهم مقابل 15 مليار درهم متم سنة 2013، بزيادة قدرها 28%. ومن جهته، بلغ حجم القروض الممنوحة خلال سنة 2014 ما يقرب 2,7 مليار درهم، بزيادة قدرها 22% مقارنة مع سنة 2013.

إلى غاية سنة 2004، ارتكز نظام الدعم العمومي لولوج قروض السكن على منح رديد الفائدة على القروض السكنية الممنوحة في هذا الإطار. غير أن هذا النظام، وأخذا بعين الاعتبار التطورات التي عرفها القطاع المصرفي، أصبح متجاوزا خصوصا من حيث التكلفة، و التسيير و نجاعة الاستهداف.

هكذا، و في إطار الاستراتيجية الجديدة المعتمدة في مجال دعم الولوج للسكن ومرافقة برنامج مكافحة السكن غير اللائق، أنشأت الدولة خلال سنة 2004 صندوقين لضمان قروض السكن وهما صندوق «فوكاريم»، الذي يضمن قروض السكن لفائدة الأسر ذات الدخل المحدود و غير القار، وصندوق «فوكالوج» العام المخصص لموظفي القطاع العام.

«ضمان السكن» : آلية في تحسن مستمر

شهد منتوج فوكاريم منذ تأسيسه سلسلة من الإصلاحات تهدف إلى تحسين أدائه انطلاقا على وجه الخصوص من المقترحات المقدمة من طرف لجنة متابعة الصندوق والمكونة من جميع الأطراف المعنية.

وفي هذا الإطار، وبهدف تعزيز الموارد المخصصة لمنتوج فوكاريم وقدرته على الضمان، تم خلال سنة 2009 إنشاء صندوق الضمان العقاري «ضمان السكن» من خلال إدماج موارد المنتوجين «فوكاريم» و «فوكالوج» العام.

بالإضافة إلى ذلك، شهد صندوق «ضمان السكن» إصلاحات أخرى تمحورت بالخصوص حول إنشاء منتوج ضمان جديد مخصص للأسر المستفيدة من برنامج مدن بدون صفيح، وتبسيط شروط استعمال ضمانة الصندوق، و كذا إنشاء نظام جديد لمراقبة و تدقيق التزامات الضمان.

كما شهدت سنة 2014 دخول الصندوق في جيل جديد من الإصلاحات تتمحور أساسا حول تعريف مفهوم «المحفظة المستهدفة» بهدف تحسين بيان مخاطر الصندوق و إدخال

وخلافا لضمانة فوكاريم، كشف توزيع المستفيدين حسب النوع عن حصة كبيرة للرجال مقارنة بالنساء حيث لا تمثل هذه الأخيرة سوى 38% من انتاج فوكالوج لسنة 2014.

على الرغم من التقدم الكبير الذي تم تحقيقه في مجال تعزيز الولوج للسكن ببلادنا، فإنه من المرتقب أن يواصل المغرب، خلال السنوات المقبلة، مواجهة طلب متزايد على السكن بشكل عام وعلى السكن الاجتماعي بشكل خاص. علما أنه سيتم تمويل جزء كبير من هذا الطلب عن طريق القروض المضمونة من طرف صندوق «ضمان السكن».

وفي هذا الصدد، ومن أجل دعم ومواكبة الديناميكية المسجلة في إطار صندوق الضمان وتأمين قدرة هذه الآلية على الاستمرار في أداء الدور المنوط بها، قامت مديرية الخزينة والمالية الخارجية أواخر سنة 2014، وبدعم تقني من البنك الدولي، بإنجاز دراسة تهدف بالخصوص إلى تحسين إدارة المخاطر التي يتحملها الصندوق، وتدعيم مؤشراتته المالية، وتحسين إدارته وتسييره، وذلك استنادا إلى أفضل الممارسات الدولية في مجال التأمين العقاري.

المصدر: مديرية الخزينة و المالية الخارجية

أما بالنسبة للأبنك، فقد حصلت ثلاثة أبنك (القرض العقاري والسياحي، والبنك المركزي الشعبي، والبنك المغربي للتجارة الخارجية) خلال سنة 2014 على حصة 95% من انتاج ضمان فوكاريم. وقد كشف توزيع المستفيدين حسب النوع عن تعزيز حصة النساء مقارنة بالرجال، إذ بلغت سنة 2014 حوالي 55% من مجموع القروض مقابل 53% سنة 2013.

أما فيما يتعلق بضمانة فوكالوج، فقد تميزت سنة 2014 باستمرار تطور هذا المنتج، حيث بلغ العدد الإجمالي لقروض فوكالوج الممنوحة خلال 2014 حوالي 5800 قرض، بمتوسط شهري يصل إلى 480 قرض.

وبلغ الحجم الإجمالي للقروض الممنوحة من طرف الأبنك في إطار منتج ضمانة فوكالوج حتى نهاية سنة 2014 حوالي 6,2 مليار درهم مقابل 4,7 مليار درهم نهاية عام 2013.

أما فيما يتعلق بتوزيع ضمان فوكالوج حسب الأبنك، فإن مستوى تركيزها أقل بالمقارنة مع التركيز المسجل بالنسبة لضمانة فوكاريم. حيث حققت أربعة أبنك (القرض العقاري والسياحي، والبنك المركزي الشعبي، والبنك المغربي للتجارة الخارجية و وفا ايموبيلي) مجتمعة حوالي 82% من ضمان فوكالوج برسم سنة 2014.

وفد من الجمارك الموريتانية بالمغرب

قام وفد من الجمارك الموريتانية بزيارة لنظيرتها المغربية يومي 20 و 21 مايو 2015. أسفر هذا اللقاء على توصيات وقرارات من شأنها تدعيم وتوطيد علاقات التعاون بين الإدارتين الجمركيتين وكذا المساهمة في تعزيز العلاقات المتميزة التي تربط البلدين.



في إطار مواصلة وتدعيم التعاون المثمر القائم بين الإدارتين الجمركيتين بالمملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية والذي يندرج في سياق التعاون جنوب-جنوب ورغبة في السير قدما بهذا التعاون في ظل الانفتاح التجاري والاقتصادي والجمركي الإقليمي والعالمي، عقد المديران العامان لجمارك البلدين، السيد زهير الشرفي واللواء الداه ولد حمادي ولد المامي، اجتماعا بمدينة الرباط يومي 20 و 21 مايو 2015.

في بداية الأشغال، أكد السيدان المديران العامان على كون الإدارتين الجمركيتين بالبلدين، مدعوتان أكثر من ذي قبل إلى تكثيف التعاون المثمر والبناء بينهما في جميع مجالات العمل الجمركي من أجل رفع التحديات الاقتصادية والتجارية والأمنية المطروحة على المستويين الإقليمي والعالمي ومسيرة المستجدات العالمية.

وقد تمحورت مباحثات الجانبين حول:

- التنسيق والتعاون من أجل مكافحة الغش والتهريب و تبادل المعلومات.

- في هذا الخصوص، تم التأكيد على التواصل المستمر والمباشر بين مسؤولي المصالح الجهوية المختصة بالإدارتين، لتبادل المعلومات والاستخبارات في مجال محاربة الغش التجاري والتهريب.

- كما تم الاتفاق على عقد اجتماعات دورية بين المسؤولين المختصين بالإدارتين، للتباحث حول مختلف الممارسات غير المشروعة ووضع خطة عمل متجددة تمكن من تعزيز التعاون بينهما في سبيل مكافحتها.

- متابعة تنفيذ الاتفاقية التجارية والتعريفية الموقعة بين البلدين حيث أكد الطرفان في هذا الإطار حرصهما على العمل إلى جانب السلطات المختصة في البلدين من أجل المساهمة في تنمية التبادل التجاري بينهما.

- تبادل الخبرات والتجارب في مختلف المجالات الجمركية حيث عبر الجانبان في هذا الشأن عن استعدادهما الدائم لتعزيز التعاون المثمر بينهما وكذا حرصهما على متابعة تنفيذ الأنشطة التي يتم الاتفاق بشأنها في هذا الخصوص.

- وقد تم الاتفاق في هذا السياق، على إيفاد خبراء من الجمارك المغربية إلى موريتانيا لإطلاع نظرائهم على التجربة المغربية في مجالات التقييم الجمركي والمراقبة الانتقائية وتدبير الأنظمة الاقتصادية في الجمرك.

- تنسيق المواقف على المستويين الإقليمي والدولي.

- بخصوص هذه النقطة، عبر الجانبان عن استعدادهما الدائم لمتابعة المشاورات والتواصل فيما بينهما من أجل تنسيق مواقفهما فيما يتعلق بالمواضيع التي تتم مناقشتها على مستوى المحافل الإقليمية والدولية.

- وفي هذا الإطار، نوه السيد المدير العام للجمارك الموريتانية برئاسة المغرب لمجلس المنظمة العالمية للجمارك في شخص السيد المدير العام لإدارة الجمارك المغربية والتي تعد مفخرة للمغرب ولكل الدول العربية.

المصدر: مديرية الجمارك و الضرائب غير المباشرة

مكافحة التهريب على الطرق السيارة

أنجزت الوحدات الجمركية المتنقلة، منذ انطلاق عملية التدخل بالطريق السيارة منتصف شهر أبريل الماضي، و لغاية 20 من شهر مايو، 26 عملية حجز لسلع التهريب بقيمة إجمالية تقدر بـ 5.068.632 درهم وتشمل المحجوزات مواد غذائية وقطاني وألبسة وأغطية وأحذية رياضية وأجزاء وقطع غيار ومحركات وكذا المحروقات.



عبر مهمات الرصد والمراقبة لظاهرة التهريب التي تقوم بها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، لوحظ أن شبكة الطرق السيارة تُستخدَم بشكل مكثف من قبل المهربين لتفادي المراقبة الجمركية على الطرقات وللاستفادة من غياب المصالح الجمركية على محاور الطرق السيارة.

وقد تم مؤخرا ضبط عدة عمليات للتهريب، من قبل مصالح الجمارك والدرك الملكي، حيث يسلك المهربون الطرق السيارة محمليين ببعض السلع المهربة التي قد تشكل خطرا على السلامة الطرقية كالمحروقات على سبيل المثال، التي تنقل في شروط غير ملائمة.

وتُستعملُ وسائل النقل بجميع أنواعها لنقل بضائع التهريب عبر الطريق السيارة، حيث لا يتوانى المهربون من استعمال حافلات المسافرين، وشاحنات النقل الطرقي، والشاحنات المتوسطة، وسيارات النقل المزدوج، والسيارات النفعية إلى غير ذلك.

وفي إطار الصلاحيات المخولة لإدارة الجمارك والضرائب المباشرة، فإن أعوان الجمارك يحق لهم القيام بالمراقبة على الحدود بالخطوط الأمامية وكذا وراء الحدود في جميع التراب الوطني، وقد جاء قانون المالية لسنة 2015 ليكرس هذه الصلاحيات عبر تعديل مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة وخاصة الفصول 24 و25 و32 حيث تم التنصيص على أن المجال الطرقي السريع جزء من التراب الجمركي وبناء عليه يمكن للفرق الجمركية التدخل والمراقبة به.

والجدير بالذكر أن مكافحة التهريب وحماية الإقتصاد الوطني وسلامة صحة وأمن المواطنين تفرض على مصالح الجمارك التدخل لممارسة مهامها داخل الطرق السيارة من أجل التصدي وردع جميع تيارات الغش كيف ما كان نوعها.

وللإشارة فإن عمليات التدخل والضبط بالطرق السيارة تتم مباشرتها بناءً على معلومات استخبارية وتحليل المخاطر، مستهدفة أساساً زعزعة تيارات الغش المنظم، مع مراعاة اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تأمين سلامة مستعملي الطرق السيارة، طبقاً للقوانين والتنظيمات المعمول بها في هذا الشأن على المستويين الوطني والدولي. ويقتصر تدخل الوحدات الجمركية بالطريق السيارة بصفة حصرية على محطات الأداء ونقط الدخول والخروج لهذا المجال الطرقي.

المصدر: مديرية الجمارك والضرائب غير المباشرة

إصلاح نظام الضمانات المنقولة : دفعة جديدة من أجل تحسين مناخ الأعمال في المغرب

يندرج مشروع إصلاح نظام الضمانات المنقولة في إطار الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال بالمغرب. ويهدف المشروع إلى وضع إطار قانوني ومؤسسي يسمح باستعمال أمثل للضمانات المنقولة.

للأصول المنقولة (المادية والغير مادية) كضمان للحصول على التمويل. وسيكون لهذا النظام القانوني الجديد تأثير حتمي على الممارسات الحالية حيث سيدخل مجموعة من المستجدات من بينها:

تبني مصطلحات واضحة لتجنب أي لبس أو غموض

يتضمن القانون الحالي للضمانات المنقولة مصطلحات قد تأخذ معاني مختلفة حسب مكان استعمالها كما هو الحال بالنسبة لمصطلحي «الرهن الحيازي» و «الرهن» اللذان يستعملان في غير معانيهما في الفصلين 304 و 1231 من قانون الالتزامات والعقود. بالإضافة إلى ذلك، يتم استعمال، في العديد من الحالات، مصطلح «الامتياز» و «حق الأولوية» للإشارة إلى نفس المعنى.

هكذا، ومن أجل تفادي أي لبس اصطلاحي، فقد اعتمد مشروع القانون على مصطلحات واضحة حيث قام بالتمييز بين «الرهن الحيازي» و «الرهن» استنادا إلى عامل الحيازة. إذ ينص المشروع المذكور على أن «الرهن الحيازي» يستوجب تخلي الراهن عن حيازة المال المنقول في حين لا يتطلب «الرهن» التخلي عن المال المرهون. هذا التمييز الاصطلاحي سيساعد على تفادي استعمال هذين المصطلحين لوصف نفس الشيء.

من جهة أخرى، تم تعويض مصطلح «الامتياز» ب «حق أولوية» كلما استخدم المصطلح الأول لتحديد ضمانة تعاقدية غير ممنوحة بالقانون. علاوة على ذلك، يستحدث مشروع القانون مصطلح «الراهن المهني» للإشارة إلى الشخص المادي أو المعنوي الذي يقدم كضمانة مالا مرتبطا بنشاطه المهني. الهدف من ذلك، تمييزه عن الراهن غير المهني الذي لا تطبق عليه بعض أحكام هذا القانون وذلك من أجل حماية هذه الفئة من الراهنين.

تسهيل إنشاء الضمانات المنقولة وتوسيع نطاق تحقيقها

يؤسس مشروع القانون لنظام عام يشمل شروط إنشاء الضمانات وسرياتها مع تحديد قواعد خاصة للضمانات المنقولة دون الحيازة والتي تسمح للمدينين بإعطاء ضمانات على جميع أموالهم، بما

يلعب مستوى ولوج الشركات إلى التمويل، خصوصا الصغرى منها والمتوسطة، دورا أساسيا في نمو الاقتصاد حيث يشكل العمود الفقري لأي تنمية اقتصادية. وبالنظر للصعوبات التي تعاني منها الشركات في الولوج إلى التمويل، فقد بات من الضروري العمل على تحسين الشروط الخاصة بهذه العملية عبر تحسين مستوى الثقة التي تحكم العلاقة بين المقرض والمقترض على الخصوص.

وعليه، فإن مشروع إصلاح نظام الضمانات المنقولة الذي تقوده مديرية الخزينة والمالية الخارجية بوزارة الاقتصاد والمالية والمسجل كمشروع أولوي في إطار برنامج عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال (CNEA) لسنة 2015 يهدف إلى وضع إطار قانوني ومؤسسي يسمح باستعمال أمثل للضمانات المنقولة عن طريق تحسين شروط إنشاء و تحقيق هذه الأخيرة مما سيمكن من تأمين ديون الدائنين عند الاستحقاق وسيعطي حماية أكبر للدائن ضد مخاطر عدم الدفع من قبل المدين.

يضع قانون الضمانات المنقولة القواعد التي تنظم استعمال الأصول الممنوحة من قبل المدين إلى الدائن لتأمين التمويل المتعاقد عليه. وتتميز النصوص المتعلقة بهذا القانون في المغرب بتباينها وقدمها خصوصا القسمين الحادي عشر والثاني عشر من ظهير الالتزامات والعقود، الذي يضع لبنات هذا القانون في المملكة.

وهكذا، فاستمرار بلادنا في تبني القانون المذكور قد يشير إلى استجابته إلى متطلبات مختلف الشركاء المعنيين، بيد أن الممارسة الحالية تبرز العديد من الصعوبات التي تؤثر على تمويل المقاولات، وخاصة فيما يتعلق بمستوى الضمانات المطلوبة من طرف الدائنين والتي عادة ما تكون غير متناسبة مع حجم التمويل المقدم.

وعليه، فقد كان من الضروري إعادة النظر في الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحكم الضمانات المنقولة ببلادنا من أجل رفعه إلى مستوى أحسن الممارسات الدولية وذلك تلبية لانتظارات ومتطلبات إقتصاد وطني في طور التجديد.

ويأتي مشروع القانون الخاص بإصلاح نظام الضمانات المنقولة لوضع إطار قانوني جديد، واضح ودقيق يسمح باستعمال أمثل

السجلات التجارية لدى المحاكم، مما يصعب من إمكانية الحصول السريع على المعلومات المرتبطة بالضمانات وجمعها.

وفي هذا الصدد، يُحدث مشروع القانون نظاما موحدا ومبسطا لتقييد الرهون من خلال إنشاء سجل وطني للرهون يهدف إلى إخبار الأعيان بتواجد الضمانة وحل نزاعات تراتبية الدائنين والعمل على إلزام سريان الرهن لدى الغير. وسيتم تصميم هذا السجل ليكون إلكترونيا حيث ستسجل فيه إخطارات الرهون بطريقة يسهل للعموم الاطلاع عليها. هذا النظام سيسمح بتسهيل المعاملات الائتمانية إذ سيتمكن الدائنين من الاطلاع إلكترونيا على وضعية الأصول المرهونة وتقييد حق أولويتهم في السجل المذكور لحجز رتبهم في حالة تحقيق الضمانة.

من بين المستجدات التي أتى بها مشروع القانون، يمكن الإشارة إلى نظام تمثيلية الدائنين (وكيل الضمانات) الذي يستند على مبادئ الوكالة المعمول بها في ظهير الالتزامات والعقود. ويهدف هذا النظام التمثيلي إلى تكميل النواقص التي يعرفها نظام الوكالة الحالي وتوفير حماية أكبر للدائنين الموكلين سواء أمام باقي الدائنين أو أمام وكيل الضمانات.

ويقوم مشروع القانون بتأطير نطاق مهام وكيل الضمانات الذي يقوم بتمثيل الدائنين أمام الأعيان والتقاضي للدفاع عن الدائنين وإثبات حقوقهم ومصالحهم، بما في ذلك التصريح بديونهم لدى السانديك في حالة فتح مسطرة معالجة صعوبات المقاول بالإضافة إلى إنشاء، تقييد، تدبير وتحقيق الضمانات الممنوحة للدائنين. هذا النظام سيسمح بإعطاء فعالية أكبر للتمويلات المشتركة للمشاريع الكبرى من حيث تمكين الدائنين المانحين من تحديد أمثل لتمثيليتهم.

ختاما، تجدر الإشارة إلى أن الهدف الأساسي من هذا الإصلاح يكمن في إغناء الإطار القانوني والمؤسسي لبلادنا بإطار يسمح باستخدام الأصول المنقولة (المادية والغير مادية) كضمان للحصول على التمويلات المصرفية ولاسيما بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة. كما يعبر عن إرادة المملكة في تحديث ترسانتها التشريعية والتنظيمية حتى تضاهي أفضل الممارسات العالمية مما سيكون له الأثر الجيد على حجم القروض الممنوحة وكذا تحسين ترتيب المغرب في التقارير الدولية المعنية بمناخ الأعمال.

المصدر: مديرية الخزينة والمالية الخارجية

فيها الأموال المستعملة في نشاطهم المهني وتلك التي تكون فيها الحيازة المادية مستحيلة (كالأموال الغير مادية).

ويركز هذا الإطار الجديد على العلاقات بين الدائن والمدين عن طريق تحديد حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة وكذا أسباب انتهاء الضمانة كما يرسخ إمكانية رهن الأشياء المستقبلية وإمكانية إنشاء ضمانات منقولة لضمان الديون الغير محددة المبلغ أو تلك التي يمكن أن تتغير مع الزمن، شريطة إمكانية تحديد المبلغ الأقصى لهذه الديون.

ويحسن هذا الإصلاح القواعد المطبقة على رهن الأصول المتداولة كما يسن نظام الرهن الحيازي-النقدي ويوسع مجال تطبيق حوالة الديون المهنية على سبيل الضمان. من جهة أخرى، يدخل هذا الإصلاح أحكام خاصة برهن الديون والحسابات المصرفية وحسابات السندات والسندات غير المسجلة في الحساب وحصص الشركات.

بالنسبة لتحقيق الضمانات المنقولة، يقدم مشروع القانون آليات جديدة من شأنها أن تساعد على التخفيف من العبء الذي تعاني منه المحاكم والتغلب على الصعوبات الكامنة في مسطرة البيع في المزاد العلني والتي تعد حاليا المسطرة الوحيدة المستعملة لتحقيق الضمانات المنقولة. وتبقى هذه المسطرة مكلفة وقد تؤثر سلبا على مصالح كل من الدائن والمدين علاوة على أن تحقيق الضمانة عن طريق هذه المسطرة قد يأخذ وقتا طويلا يصل إلى عدة سنوات.

ويتجلى الابتكار الذي أتى به مشروع القانون في إدخال ثلاث طرق جديدة لتحقيق الضمانة بما فيها الإسناد القضائي الذي يسمح للدائن بالحصول على أمر قضائي يقضي ببقاء الشيء المرهون حيازيا (gage) أو المرهون (nantissement) قصد الأداء.

ويقدم مشروع القانون المذكور طريقتين تعاقديتين لتحقيق الضمانات المنقولة دون اللجوء إلى القضاء. الأولى تنص على إمكانية تملك الراهن للمال المرهون حيازيا أو المرهون والثانية تسمح للراهن ببيع المال المرهون حيازيا أو المرهون. وتجدر الإشارة إلى أن الطرق التعاقدية المقترحة لتحقيق الضمانات تخص فقط الراهن المهني، و ذلك قصد حماية فئة الراهنين غير المهنيين.

إدخال مفاهيم جديدة: السجل الوطني للرهون ووكيل الضمانات

تتميز شروط تسجيل الرهون في التشريع الحالي بتباينها، حيث يتم تسجيل الرهون المذكورة في العديد من السجلات، من أهمها

بداية العمل بالتعريف الموحد للمقاولة

يعد العمل بنظام «التعريف الموحد للمقاولة» من التدابير المهمة التي اتخذتها الحكومة لفائدة المقاولة، إذ يساهم هذا النظام في تبسيط المساطر الإدارية المطبقة على المقاولات كما يمكن من تحسين الخدمات الإدارية المقدمة لها.

والمقر الاجتماعي، ونشاط المقاولة و الشكل القانوني. أما فيما يخص فروع الأشخاص المعنويين، فتتكون المعلومات المطلوبة لإصدار رقم التعريف الموحد للمقاولة من التعريف الموحد للمقاولة الأم بالنسبة للشركات التي يوجد مقرها الاجتماعي بالمغرب، أو رقم التسجيل أو أي رقم آخر يحل محله بالنسبة للشركات التي يوجد مقرها الاجتماعي خارج التراب الوطني، فضلا عن عنوان الفرع و نشاطه.

و فيما يخص الأشخاص الطبيعيين، تتكون المعلومات المطلوبة لإصدار رقم التعريف الموحد للمقاولة من الإسم العائلي، والإسم الشخصي، وتاريخ ومكان الميلاد، والعنوان، والنشاط، والشعار التجاري عند الاقتضاء ورقم بطاقة التعريف الوطنية أو جواز سفر أو شهادة الإقامة عند الاقتضاء.

كما يمكن للمقاولات أن تطالب بالإدلاء ببعض المعلومات الإضافية، من بينها التعريف الخاص بالإدارات (التعريف الضريبي والسجل التجاري، ورقم الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي...)، ورمز النشاط المهني و الدليل الجغرافي.

وقد تم إيواء قاعدة المعطيات المركزية لنظام التعريف الموحد للمقاولة من قبل المديرية العامة للضرائب وذلك في إطار تولى الإدارة التقنية للنظام حيث خص هذا النظام منذ انطلاقتها المقاولات القائمة وتم تمديده للمقاولات الجديدة ابتداء من 2 مارس 2015.

ويمنح التعريف الموحد للمقاولات الجديدة من طرف المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية عند طلب الشهادة السلبية و يصبح الإدلاء به ضروريا في جميع الإجراءات الخاصة بإنشاء المقاولة. أما بالنسبة للأشخاص الذاتيين، فتقوم المديرية العامة للضرائب بمنح التعريف الموحد للمقاولات عند ايداع طلب شهادة التسجيل في الرسم المهني. و بالنسبة للمقاولات القائمة، تقوم هذه الأخيرة بطلب منح التعريف الموحد للمقاولات عبر البوابة الالكترونية <http://www.ice.gov.ma/ICE>.

المصدر: المديرية العامة للضرائب

يشكل التعريف الموحد للمقاولة مرتكزا للتسريع من وتيرة تبسيط مختلف المساطر الإدارية المطبقة على المقاولة. ويدخل هذا النظام في إطار تحسين مناخ الأعمال ووضع الآليات والوسائل الضرورية في إطار ورش تسهيل ظروف اشتغال المقاولة، من خلال تحسين الخدمات الإدارية المقدمة لها وتيسير تبادل المعلومات المتعلقة بها بين الإدارات المعنية.

ولقد تم إنشاء نظام «التعريف الموحد للمقاولة» بموجب المرسوم رقم 2.11.63 الصادر في 16 من جمادى الآخرة 1432 (20 ماي 2011) المتعلق بإحداث نظام التعريف الموحد للمقاولة. و قد تم الإعلان عن الانطلاقة الرسمية للعمل بنظام التعريف الموحد للمقاولة يوم 30 أكتوبر 2014 من طرف مختلف الإدارات في استثماراتها وأنظمتها المعلوماتية المتعلقة بتعريف وإحصاء ومعالجة المعطيات التي لها صلة بالمقاولة.

و تشرف على تدبير نظام التعريف الموحد للمقاولة لجنة يتولى رئاستها السيد رئيس الحكومة ويتكون أعضاؤها من وزارة العدل و الحريات و وزارة الداخلية و وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التشغيل و الشؤون الاجتماعية ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمارات والاقتصاد الرقمي والوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة والمندوبية السامية للتخطيط. ويمثل القطاع الخاص لجنة «مناخ الأعمال و الشراكة بين القطاعين العام والخاص» التابعة للاتحاد العام لمقاولات المغرب.

يتم إصدار رقم التعريف الموحد للمقاولة في أولى مراحل إنشاء المقاولة. وتقوم الإدارة التي تنظر في أول إجراء لإنشاء المقاولة بمعالجة طلب رقم التعريف الموحد للمقاولة بصورة آلية. ويتم إصدار التعريف الموحد للمقاولة بالنسبة لكل مقاولة قائمة وذلك بمناسبة كل إجراء إداري تقوم به هذه الأخيرة لدى إحدى الإدارات المخول لها ذلك. تقوم الإدارات المتدخلة في عملية إنشاء المقاولات بإضافة أرقام التعريف الخاصة بها في قاعدة معطيات نظام التعريف الموحد للمقاولة عند تسجيل كل مقاولة أو مؤسسة جديدة لديها.

وتتكون المعلومات المطلوبة لإصدار رقم التعريف الموحد للمقاولة بالنسبة للأشخاص المعنويين من التسمية التجارية،

تطور الوضعية الاقتصادية والمالية للمغرب خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2015

في ظل ظرفية ملائمة تميزت بتحقيق مستوى قياسي جديد على مستوى محصول الحبوب، و بالتحسن التدريجي لأداء الاقتصاد الأوروبي بالإضافة إلى استقرار أسعار المواد الأولية في مستويات منخفضة، عرف الاقتصاد المغربي انتعاشا ملحوظا خلال بداية سنة 2015.

2007 تسارعا لوتيرة النمو الاقتصادي برسم الفصل الأول من سنة 2015 ليبلغ 4.1% مقابل 2.8% خلال نفس الفصل من السنة الفارطة. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى الأداء الجيد للقطاع الفلاحي في حين استمر الأداء المتواضع للقطاعات الأخرى منذ سنة 2013.

تغيير سنة الأساس للحسابات الوطنية من 1998 إلى 2007

على غرار باقي دول العالم و تماشيا مع المعايير الدولية، يقوم المغرب بصفة منتظمة بتغيير سنة الأساس لحساباته الوطنية لاعتبارها من أهم مكونات النظام الوطني للمعلومات الإحصائية. هكذا، قامت المندوبية السامية للتخطيط بتغيير السنة المرجعية للمحاسبة الوطنية من سنة 1998 إلى سنة 2007. ويعتبر هذا التغيير تنويجا لسلسلة من التعديلات في منهجية حساب الحسابات الوطنية خلال السنوات الأخيرة، من أهمها تلك المتعلقة بالمرور من النظام المحاسباتي الوطني لسنة 1968 إلى النظام المحاسباتي الوطني لسنة 1993، كما يرمي إلى تحقيق هدفين رئيسيين :

- الأخذ بعين الاعتبار التطور الذي تعرفه بنية الإنتاج الوطني وإسهام القطاعات في خلق القيمة المضافة؛
- الحرص على استمرار تماشي نظام المحاسبة الوطنية مع المعايير الدولية.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا التغيير تم على أساس توصيات النظام المحاسباتي الوطني لسنة 2008، الذي حافظ بصفة جذرية على الإطار العام للنظام المحاسباتي لسنة 1993، مع إضافة بعض التوضيحات على مستوى بعض بنود المحاسبة الوطنية. هكذا، فإن التعديلات التي عرفها اعتماد سنة الأساس الجديدة 2007 عوض 1998 حافظت على المفاهيم والمصطلحات وطريقة تثمين المنتجات والقيم المضافة.

كذلك، تجدر الإشارة إلى أنه علاوة على الكشوفات الاستقصائية السنوية التي تنجزها المندوبية السامية للتخطيط، جرى استغلال المعطيات التي وفرتها المصادر الإحصائية الجديدة لإعداد سلسلة الحسابات الوطنية. ويتعلق الأمر بالخصوص، بالكشوفات الهيكلية المنجزة حول المقاولات والأسر والقطاع غير المنظم والمؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح وكذا الاستثمار في المؤسسات العمومية.

على الصعيد العالمي وعلى ضوء التطورات الأخيرة لمؤشرات الظرفية الاقتصادية المتوفرة حتى متم شهر يونيو لسنة 2015، تمكن الاقتصاد العالمي من مواصلة تعافيه بشكل تدريجي خاصة بمنطقة الأورو. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد الظروف المناخية الصعبة التي ترتب عنها تراجع معدل النمو خلال الفصل الأول من السنة، من المنتظر أن يستعيد النشاط الاقتصادي عافيته كما يعكسه تحسن المؤشرات الاستباقية خلال الفصل الثاني. بالمقابل، واصلت اقتصاديات الدول النامية تراجعها لا سيما الصين والبرازيل.

في هذا السياق، قام صندوق النقد الدولي في إطار تحييناته الأخيرة برسم شهر يوليوز لآفاق الاقتصاد العالمي بخفض توقعاته للنمو العالمي ب 0.2 نقطة مقارنة مع إصدار شهر أبريل ليناهاز 3.3% خلال سنة 2015 مقابل 3.4% سنة 2014. ويعزى هذا الخفض أساسا إلى تراجع النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفصل الأول لسنة 2015. وبالرغم من ذلك، فمن المنتظر أن تعرف الدول المتقدمة الأخرى تعافيا تدريجيا (2.1% مقابل 1.8% خلال سنة 2014)، مستفيدة من انخفاض أسعار البترول وكذا ملائمة ظروف التمويل بالإضافة إلى التحسن الملحوظ لسوق الشغل. عكس ذلك، من المرتقب أن يستمر انخفاض الأداء الاقتصادي للدول النامية (4.2% مقابل 4.6% خلال سنة 2014) نتيجة لتشديد شروط التمويل الخارجي وكذا إعادة هيكلة اقتصاد الصين علاوة على الصعوبات المرتبطة بالعوامل الجيوسياسية.

وبالرغم من الظرفية الدولية غير المستقرة والمتسمة بالخصوص بتزايد حدة التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وأوكرانيا، حافظت أسعار البترول على مستوياتها المنخفضة مقارنة مع متم سنة 2014 في حدود 62.5 دولار للبرميل في المتوسط في حين تراجعت أسعار غاز البوتان ب 36.3% خلال الستة أشهر الأولى لتصل إلى 344 دولار للطن في المتوسط.

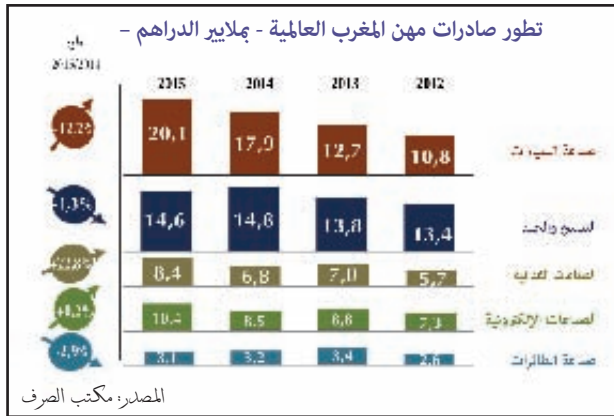
على الصعيد الوطني، أظهرت نتائج الحسابات الوطنية التي أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط حسب سنة الأساس الجديدة

لهذا القطاع خلال الخمسة الأشهر الأولى من السنة في نفس المستوى المسجل خلال نفس الفترة من سنة 2014 (+2.5 مليار درهم أو +1%).

في سياق آخر، اتسمت وضعية المبادلات الخارجية بتراجع العجز التجاري ب 21.3 مليار درهم أو 25.2% ليلعب 63.2 مليار درهم. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع الصادرات ب 5.8 مليار درهم (6.7%) وانخفاض الواردات ب 15.6 مليار درهم (9.1%). نتيجة لهاته التطورات، فقد تحسن معدل التغطية ب 8.8 نقط من سنة لأخرى ليلعب 59.2%.

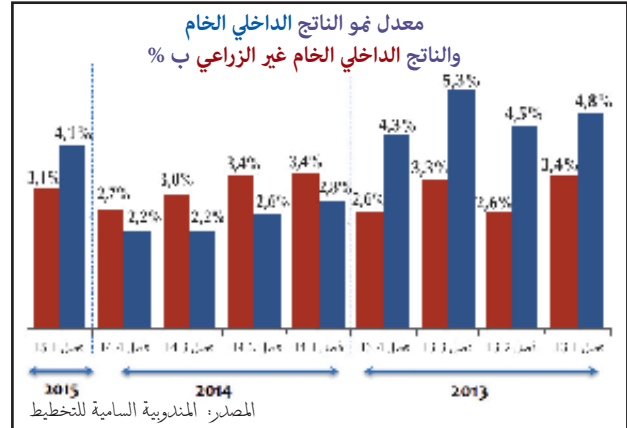
على مستوى الصادرات، ارتفع رقم معاملات المكتب الشريف للفوسفات ب 3.3 مليار درهم (22.7%). ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع صادرات كل من الفوسفات ب 11.5% ومشتقاته ب 26%. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هذا التطور الإيجابي مرتبط أساساً بتأثير الأسعار (effet-prix) (منها 19% ناتج عن تأثير الصرف) الذي عوّض انخفاض حجم صادرات كل من الفوسفات ومشتقاته ب 12.8% و 3.9% على التوالي.

في نفس السياق، عرفت الصادرات الأخرى تزايداً ب 2.4 مليار درهم (3.4%) نتيجة لارتفاع المبيعات المتعلقة بمكونات السيارات (12.2%+) والصناعة الغذائية (22.8%). بالمقابل، تجدر الإشارة إلى أن كلا من قطاعي صناعة الطائرات وكذا النسيج والجلد شهدا تباطؤاً طفيفاً لصادراتها بلغ 2.9% و 1.3% على التوالي.



موازاة مع ذلك، عرفت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج تحسناً ب 1.3 مليار درهم أو 5.4% بينما شهدت عائدات السياحة تراجعاً ب 1.4 مليار درهم أو 6.4%. هكذا، مكنت هذه المدخيل من تغطية 70.4% من العجز التجاري متم شهر ماي مقابل 52.8% خلال نفس الفترة من سنة 2014. من جهتها، ارتفعت مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ب 2.4 مليار درهم أو 20% لتبلغ 14.3 مليار درهم.

نتيجة لتقلص العجز التجاري وبفضل لجوء المكتب الشريف للفوسفات إلى السوق المالي بمبلغ 1 مليار دولار خلال شهر أبريل،

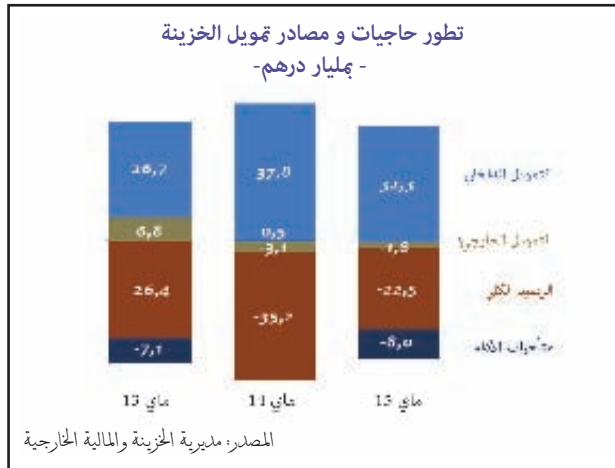


فعلى مستوى القطاع الفلاحي، سجلت السنة الفلاحية 2015/2014 محصولاً قياسياً للحبوب ناهز 110 مليون قنطار بدل 68 مليون قنطار المسجلة خلال الموسم المنصرم. مقابل ذلك، وبالرغم من النتائج الاستثنائية المسجلة خلال الموسم المنصرم، عرف كل من محصولي الزيتون والحوامض، اللذان يشكلان 18% و 23% على التوالي من الأشجار المثمرة، انخفاضات بلغت 22% و 14% خلال السنة الفلاحية 2015/2014. بالرغم من هذا التراجع، من المتوقع أن يتم تعويض هذه النتائج بالأداء الجيد للزراعات الأخرى خاصة منها القطني والخضروات والكلاء التي استفادت من التساقطات المطرية التي عرفها الموسم الفلاحي الحالي. نتيجة لهاته التطورات، من المرقب أن يبلغ معدل النمو حوالي 5% برسم سنة 2015 متجاوزاً بذلك التوقعات الأولية.

أما فيما يخص الأنشطة غير الفلاحية، وعلى الرغم من التحسن الذي أبانت عنه مقارنة مع الفصلين الأخيرين، لازال أدائها لم يرتق إلى المستويات المسجلة قبل الأزمة. فبما يتعلق بالقطاع المعدني، تراجع إنتاج الفوسفات ب 12.3% عند متم شهر مارس مقابل ارتفاع ناهز 4.4% خلال السنة الفارطة، في حين سجلت مشتقاته تحسناً ملموساً بلغ 11.3% بدل 2.1% نهاية شهر مارس من سنة 2014. أما بالنسبة للقطاع الطاقوي، فقد عرف الإنتاج الصافي للطاقة ارتفاعاً في حدود 1.9% عند متم شهر ماي مقابل 6.4% خلال السنة الفارطة. موازاة مع ذلك، واصل القطاع السياحي انخفاضه منذ شهر يونيو من سنة 2014 كما يعكسه تراجع كل من عدد الوافدين (-1.5%) عند متم أبريل) والليالي السياحية (-9%). ومن جهة أخرى، شهدت الصناعات التحويلية تحسناً طفيفاً حيث ارتفع مؤشر الإنتاج الصناعي ب 1.4% خلال الفصل الأول من السنة بعد 1%+ خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

أما على مستوى قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد سجلت مبيعات الإسمنت تراجعاً طفيفاً ب 0.3% خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة الحالية مقابل 3.4%- خلال نفس الفترة من السنة الماضية. موازاة مع ذلك، استقر تدفق القروض الممنوحة

في هذا السياق، ونظرا لارتفاع متأخرات الأداء بـ 8 مليار درهم وتسجيل رصيد إيجابي بلغ 5.4 مليار درهم على مستوى رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة، بلغت الاحتياجات التمويلية للخزينة 30.5 مليار درهم عند متم شهر ماي مقابل 34.7 مليار درهم خلال نفس الفترة من السنة المنصرمة.



وعلى مستوى سوق المزايدات، الذي يعتبر أهم مصدر لتمويل الخزينة، بلغ حجم الاكتتابات 60.7 مليار درهم مسجلة بذلك تراجعاً بـ 2.1 مليار درهم أو 3.4% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014. وأخذاً بعين الاعتبار التسديدات في سوق المزايدات التي بلغت 41.2 مليار درهم، فإن حجم الدين الداخلي عرف ارتفاعاً بـ 19.5 مليار درهم أو 4.3% مقارنة مع سنة 2014 ليصل إلى 462.7 مليار درهم خلال متم شهر ماي 2015.

أما بالنسبة للدين الخارجي للخزينة، فقد سجل تدفقا صافيا إيجابيا خلال الخمس أشهر الأولى ناهز 1.7 مليار درهم مقابل 3.1 مليار درهم خلال نفس الفترة من السنة الفارطة. هذا، وقد بلغت السحوبات 1.8 مليار درهم بزيادة قدرت بـ 1.1 مليار درهم مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014. وموازاة ذلك، سجلت تسديدات أصل الدين تراجعاً بـ 244 مليار درهم لتبلغ 3.6 مليار درهم.

بالنسبة للقطاع النقدي، فقد شهد انخفاض المجمع مـ 3 تراجعاً منذ بداية السنة ليصل إلى 4 مليار درهم أو 0.4% في متم ماي 2015 مقابل 3+ مليار درهم أو 0.3% خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة الفارطة.

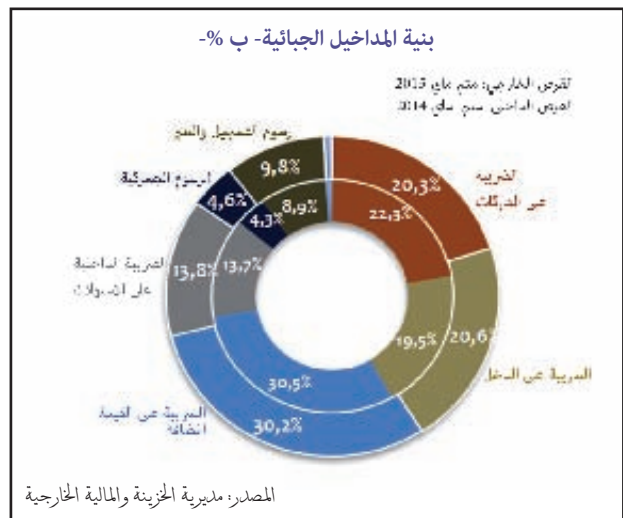
ويعزى هذا التطور أساساً إلى تسارع انخفاض القروض الممنوحة للاقتصاد (22.5- مليار درهم أو 2.5%- مقابل 4.4- مليار درهم أو 0.5%- خلال نفس الفترة من السنة الفارطة) و تراجع المقابلات

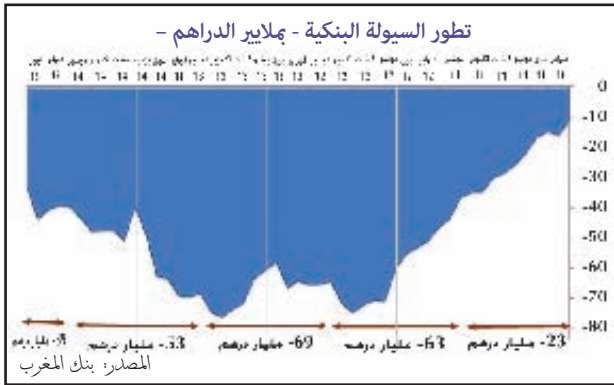
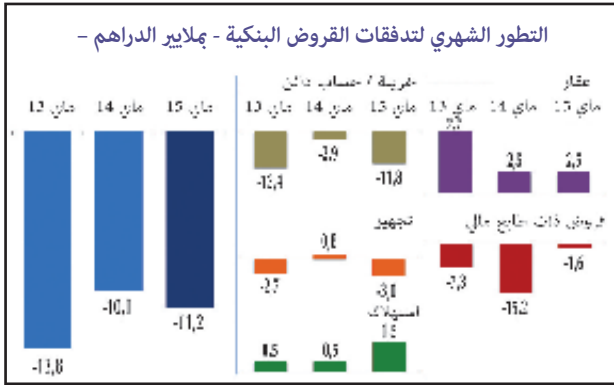
ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية بـ 13 مليار درهم خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة ليصل إلى 194.2 مليار درهم، مما مكن من تغطية 5 أشهر و 25 يوماً من واردات السلع والخدمات.



أما بالنسبة للمالية العمومية، فقد أسفر بيان موارد ونفقات الخزينة عن تحسن عجز الميزانية بـ 12.7 مليار درهم أو 35.9% لينحصر في 22.5 مليار درهم عند متم شهر ماي من سنة 2015. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض النفقات الإجمالية (9.5- مليار درهم أو 7.9%-) و الارتفاع الطفيف للمداخيل العادية (828+ مليون درهم أي 1%+) زيادة على تحسن رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة (2.3+ مليار درهم).

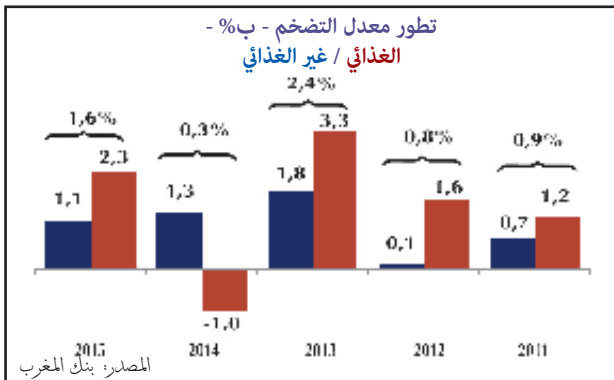
هذا، وقد نتج ارتفاع المدخيل العادية، الذي ناهز 82.4 مليار درهم عن تحسن الموارد غير الجبائية (986+ مليون درهم أو 13.5%+) في حين عرفت الموارد الجبائية شبه استقرار (86- مليون درهم أو 0.1%-) نتيجة أساساً عن تراجع كل من الضرائب المباشرة (742- مليون درهم أو 2.4%-) و الضرائب غير المباشرة (226- مليون درهم أو 0.7%-).





أمام هذا الوضع وبهدف ضبط سعر الفائدة ما بين البنوك في مستوى يقارب سعر الفائدة الرئيسي، قام بنك المغرب بضخ 36 مليار درهم في السوق النقدية، أي ما يعادل حجم تدخلاتها خلال الشهر المنصرم. وقد تم ضخ 20 مليار درهم عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام، أي ما يعادل 24.2% من المبلغ المطلوب من طرف البنوك. وكذلك 16 مليار درهم عبر القروض الممنوحة في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا.

أما بخصوص الأسعار، فقد تسارع مستوى التضخم إلى 1.6% خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2015 عوض 0.3% فقط خلال نفس الفترة من سنة 2014. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 2.3% بعد تراجع بنسبة 0.7% سنة 2014 فيما شهدت وتيرة تزايد مؤشر أسعار المواد غير الغذائية تباطؤا بـ 0.2 نقطة ليبلغ 1.1%.



الأخرى للمجموع م3 ب 6 مليار درهم أو 16.3% مقابل 5- مليار درهم أو 22.8%- . كما تم تعويض هذا الانخفاض جزئيا عن طريق تنامي القروض الممنوحة للإدارة المركزية ب 10.9 مليار درهم أو 7.6% مقابل 1.3 مليار درهم أو 0.9%- وكذا ارتفاع الاحتياطيات الدولية الصافية ب 13 مليار درهم أو 7.2% مقابل 14 مليار درهم أو 9.3%+.

أما فيما يتعلق بالقروض البنكية الممنوحة للاقتصاد، فقد تفاقم تدفقها السلبي نسبيا ليلغ 11.2 مليار درهم خلال الخمس أشهر الأولى من سنة 2015 مقابل 10.1 مليار درهم في نفس الفترة من السنة الفارطة. ويشمل هذا التطور التغيرات التالية :

- تزايد مهم لقروض الاستهلاك (+1.5 مليار درهم أو 3.5%+ مقابل +454 مليون درهم أي 1.1%+ متم ماي 2014) والقروض الممنوحة للسكن (+4.2 مليار درهم أي 2.5%+ مقابل +3.9 مليار درهم أي 2.5%+) ؛
- انخفاض تراجع القروض ذات الطابع المالي (-1.6 مليار درهم أي 1.7%- مقابل -15.2 مليار درهم أي 14.5%-) ؛

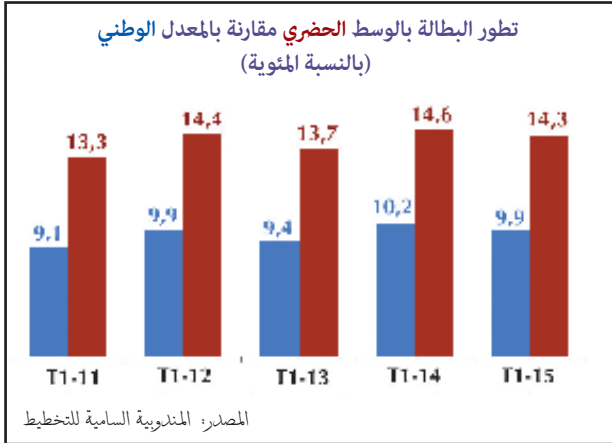
- ارتفاع وتيرة تراجع تسهيلات الخزينة (-11.8 مليار درهم أو 6.5%- مقابل -2.9 مليار درهم أو 1.7%-) و القروض الممنوحة للمتعشين العقاريين (-3.2 مليار درهم أو 5%- مقابل -1.7 مليار درهم أو 2.5%-) والقروض الممنوحة للتجهيز (-2.9 مليار درهم أو 2%- مقابل +770 مليون درهم أو 0.5%+) ؛

- استمرار تراكم الديون معلقة الأداء (+2.1 مليار درهم أو 4%+ مقابل +3.6 مليار درهم أو 8.2%+) مع استمرار تزايد حصتها من مجموع القروض البنكية لتصل إلى 7.3% عند متم ماي 2015 مقابل 6.9% عند متم دجنبر 2014 و 6.4% عند متم ماي 2014.

خلال شهر أبريل 2015، أثرت العوامل المستقلة للسيولة بصفة توسعية على خزائن البنوك ب 11.2 مليار درهم. ويرجع هذا التطور بالخصوص إلى ارتفاع احتياطيات الصرف ب 9.3 مليار درهم، ارتباطا بإصدار سندات من طرف المكتب الشريف للفوسفات على مستوى السوق المالي الدولي بقيمة 1 مليار دولار، وكذا تراجع الحساب الجاري للخزينة لدى بنك المغرب ب 1.6 مليار درهم.

أخذا بعين الاعتبار الارتفاع الطفيف للمبلغ الأدنى من الاحتياطيات النقدية الذي بلغ 8.6 مليار درهم، ناهز عجز السيولة البنكية 33.1 مليار درهم مقابل 44.2 مليار درهم في الشهر الماضي.

14.3% بالوسط الحضري نتيجة انخفاض نسبة البطالة لدى الأشخاص المتراوحة أعمارهم ما بين 35 و 44 سنة (من 8.3% إلى 7.3%) و حاملي الشواهد (من 19.9% إلى 19.1%). أما في الوسط القروي، فقد تراجع معدل البطالة من 5.1% إلى 4.7% نتيجة انخفاض معدل بطالة الأشخاص المتراوحة أعمارهم ما بين 35 و 44 سنة (من 3.8% إلى 2.7%) والأشخاص بدون شواهد (من 3.7% إلى 3.0%).



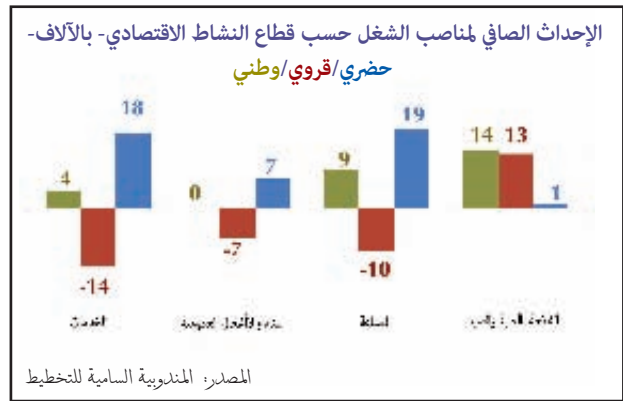
أظهرت نتائج الكشف الإحصائي الوطني الأخير حول التشغيل أن:

- ما يقارب ثمانية عاطلين من بين عشرة هم حضريون؛
- أكثر من الثلثين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 29 سنة؛
- أكثر من ربع العاطلين حاصلون على شهادة ذات مستوى عالي؛
- ما يقارب النصف لم يسبق لهم أن اشتغلوا؛
- ما يقارب الثلثين تفوق مدة بطالتهم السنة؛
- ما يناهز ربع العاطلين هم في هذه الوضعية نتيجة الطرد أو توقف نشاط المؤسسات المشغلة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

موازة مع هاته التطورات، تم خلق 27.000 منصب شغل صافي ما بين الفصل الأول من سنة 2014 ونفس الفصل من سنة 2015، وقد شمل إحداث 45.000 منصب بالوسط الحضري في حين شهد الوسط القروي فقدان 18.000 منصب.

وقد ساهمت جل القطاعات الاقتصادية في خلق هذه المناصب، باستثناء قطاع «البناء والأشغال العمومية» الذي عرف حجم الشغل فيه استقرارا بعد فقدان 37.000 منصب ما بين 2012 و 2014. وهكذا، عرف قطاع «الفلاحة» إحداث 14.000 منصب شغل جديد بعد فقدان 68.000 منصب كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة من الثلاث سنوات الأخيرة. ومن جهته، وبعد فقدانه لـ 5.000 منصب شغل كمعدل سنوي خلال الثلاث أعوام الأخيرة، سجل قطاع «الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية» إحداث 9.000 مناصب، بما فيها 8.000 في قطاع الصناعات الاستخراجية. كما انحصر خلق مناصب الشغل على مستوى قطاع «الخدمات» في 4.000 منصب فقط مقابل 128.000 ما بين سنتي 2012 و 2014.



ونظرا لانخفاض عدد السكان النشيطين العاطلين بنسبة 2.9% ليبليغ 1.157 ألف شخص، انتقل معدل البطالة ما بين الفترتين من 10.2% إلى 9.9% حيث تراجع هذا المعدل من 14.6% إلى

المصدر: مديرية الخزينة والمالية الخارجية



شارع محمد الخامس، الحي الإداري، شالة - الرباط

الهاتف : 30 / 29 72 67 37 5 (212)

الفاكس : 95 74 67 37 5 (212)

Portail Internet : <http://www.finances.gov.ma>

Portail Intranet : <http://maliya.finances.gov.ma>